الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الإستراتيجية الفرنسية – اقتصاديا، اجتماعيا- من أجل تطويق الثورة 1954-1958.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير في التاريخ
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

*بن نوي فاطنة.

تحت إشراف الأستاذ:

* يعيش محمد

السنة الجامعية: 1436-1437هـ

2013-2014

المقدمة

مقدمة:

بعد إندلاع الثورة الجزائرية و تصاعد لهيبها، لم تجد الحكومة الفرنسية سوى اختيار المجابهة الشرسة؛كحل وحيد.وأمام محاولات القوة التي إستقدمتها السلطات الفرنسية من أجل السيطرة على الوضع في الجزائر ،اتخذت فرنسا مجموعة من الأساليب والإجراءات التي إتخذتها قصد القضاء على الثورة الجزائرية المندلعة في الفاتح من 1954.

لقد واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ إندلاع الثورة،القضية الجزائرية .بمبدأ القوة والقمع ،محاولة منها لتصفيتها؛على اعتبار أن الثوار هم الخارجين عن القانون وقطاع الطرق.غير أن صمود الثورة واتساع صداها داخليا وخارجيا ،دفع بهذه الحكومات المتعاقبة لإتباع سياسة المناورة و المراوغة ،و تجلى ذلك في مجموعة من المخططات و المشاريع في جميع الميادين .

على رأسها الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية في إطار الإستراتيجية الفرنسية من أجل القضاء على الثورة التحريرية ،حيث انتهجها الحاكم العام "جاك سوستيل" في فيفري 1955 ،ومن ثمة "روبير لاكوست" في فيفري 1958و أنتهت .بمشروع قسنطينة في أكتوبر 1958على يد الجنرال" شارل ديغول" الذي عاد إلى السلطة عقب إنقلاب 13ماي1958.

أهمية موضوع الدراسة :

ولعل أن دراسة موضوع الإستراتيجية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1954-1958، أمر في غاية الأهمية ،لما فيه من مخططات إقتصادية و إجتماعية و قوانين كقانون الإطار 1957 و مشاريع ،كمشروع قسنطينة 1958 الإقتصادي ،الإجتماعي و ما ترتب عن هذه الإستراتيجية الفرنسية من آراء مختلفة لكلا الطرفين؛الجزائري .بمختلف الكتل و الهيئات التي كانت بيدها زمام الأمور،من الجانب السياسي المتمثل في جبهة التحرير الوطني وكذا الأحزاب السياسية .بمختلف تياراتها و الجانب العسكري و المتمثل في جيش التحرير الوطني .

الإشكالية :

و هذا ما يجعلنا نطرح إشكالية إرهاصات الإصلاحات الإقتصادية و الإجتماعية و الظروف التي نشاءت فيها هذه المشاريع و ماهي مضامينها،وكذا الأهدف المعلنة والأهداف لهذه المشاريع ذات الطابع الإصلاحي في المجالين الإقتصادي والإجتماعي و ما مدى تاثيرها الأوساط الشعبية ؟

أسباب إختيار الموضوع :

وقد أخترت موضوعي هذا،لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية،فيما يتعلق بالأسباب الذاتية تجلت في محاولة فهم المغزى من المشاريع الإصلاحية التي قدمتها السلطات و الإدارة الفرنسية وكذا نتيجة الإصلاحات ، وهل لقت ترحيبا و استجابة من طرف الشعب الجزائري ؟

أما الأسباب الموضوعية ،فقد تجلت في محاولة إثراء مكتبة قسم التاريخ بعمل يدرس هذا الموضوع يستفيد منه طلبة قسم التاريخ بالمسيلة في المستقبل .

وما شدنا أكثر،رد جيش التحرير الوطني على مشروع الحاكم العام الفرنسي؛"جاك سوستيل " ،من خلال هجومات 20أوت1955،وكيف تلقى جاك سوستيل الهزيمة النكراء وترك الميدان للأقوى.كذلك موقف الشعب الجزائري بصفة عامة و الفلاحين و سكان القرى و المداشر و الأرياف بصفة خاصة .

المنهج المتبع :

متبعين في معالجة هذا الموضوع،المنهج الوصفي،الإستقرائي،التحليلي المناسب لتحليل مضامين المشاريع وكذا إستقراء أهدافها الحقيقية،حيث تناول الموضوع ثلاثة فصول كانت على النحو التالي:

خطة البحث :

حيث تطرقنا في الفصل التمهيدي،إلى التحضير لثورة أول نوفمبر 1954والمختلفة منها،باعتبارها الفترة التي سبقت فترة المشاريع الإصلاحية التي بدأت في 1955،متضمنتا ثلاثة

مباحث،حيث كان المبحث الأول عن التحضير للثورة ،المبحث الثاني عن التنظيم العسكري والسياسي للثورة ،وكان المبحث الثالث عن المواقف المختلفة من إندلاع الثورة التحريرية .

أما الفصل الأول،تطرقت فيه إلى المشاريع الإصلاحية خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة،فكان المبحث الأول عن الإصلاحات في عهد "مانديس مانديس"و"أدقار فور"،بينما المبحث الثاني عن مشاريع جاك سوستيل الإصلاحية ،أما المبحث الثالث فتناول مشاريع روبير لاكوست .

لنختم الموضوع بالفصل الثاني؛إستراتيجية الجمهورية الفرنسية الخامسة للقضاء على الثورة الجزائرية 1958 ،حيث تناول المبحث الأول عودة ديغول إلى السلطة ،أما المبحث الثاني سياسة ديغول،أما المبحث الثالث مشروع قسنطينة أكتوبر 1958 ،وأخيرا المبحث الرابع ،مصير مشروع قسنطينة والمواقف المختلفة منه .

المصادر والمراجع المعتمدة :

وقد أعتمدت في موضوعي هذا،على جملة من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- ❖ شارل ديغول :مذكرات الأمل(1958-1962)،الذي طرح فكرة الإنتخابات ونظرةشارل ديغول إلى الإدماج .
- ❖ مصطفى الأشرف :الجزائر الأمةو المجتمع ،الذي تناول موقف الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية من إندلاع الثورة،وكذا تعيين الحاكم العام الفرنسي جاك سوستيل.
- ❖ علي كافي :مذكرات الرئيس علي كافي(1946-1962)،الذي تكلم عن أسباب إختيار ديغول لمدينة قسنطينة ليبث مشروعه الإصلاحي .
- ❖ محمد الميلي :مواقف جزائرية ،الذي تطرق إلى طبيعة الإنتخابات التي دعا إليها ديغول ،وكذا تصريح ديغول من أجل دعوة الجزائريين إلى احتضان مشروع قسنطينة .
- ❖ مسعود مجاهد :الجزائر عبر الأجيال،حيث أعتمدته في طرح مفهوم مشروع قسنطينة .

- جريدة المجاهد:عدة مقالات تناولت ،سياسة المقيم العام روبير لاكوست،وكذا عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة و حياته ومضامين مشروع قسنطينة . وعدة مراجع نذكر منها :

- جويبة عبد الكامل :الثورة الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)،الذي ناقش وطرح رد فعل الإدارة الفرنسية خلال الجمهورية الرابعة و السياسة التي إنتهجتها من أجل القضاء على الثورة .

- يحي بوعزيز :الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية .

- عبد القادر نور :حوار حول الثورة .

- عمار بوحوش :التاريخ السياسي للجزائر من البدايةو إلى غاية 1962 .

- الغالي غربي :فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958 .

صعوبات البحث :

وككل بحث ،فقد واجهتنا صعوبات منها :

01- قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل محدد ،فمعظم الدراسات تطرقت إليه عرضا دون التمعن و الإهتمام بجوانب الموضوع .

02- أغلبية كتب تاريخ الثورة ،تهتم باندلاع الثورة و إنجازاتها وأهتمت بالجانب العسكري خاصة،وكذا قلة الكتب التي تتكلم عن الموضوع بشكل واضح .

03- إضافة إلى عدة صعوبات أخرى ،تمثلت في ضيق الوقت ،نظرا لإلتزامات أخرى ،ولكن بفضل الله سبحانه وتعالى ،ثم بفضل الأستاذ المشرف أتممت بحثي هذا ،فالشكر الجزيل موصول إلى الله عز وجل .

الفصل التمهيدي: التحضير لثورة أول نوفمبر 1954م والمواقف المختلفة منها .

المبحث الأول:التحضير للثورة التحريرية 1954م.

المطلب الأول: التحضيرات السياسية و العسكرية لتفجير الثورة التحريرية.

*إنشاء المنظمة الخاصة (OS)فيفري 1947م.

*اجتماع ال22 و إنشاء لجنة ال06.

المطلب الثاني:تفجير ثورة أول نوفمبر 1954م

المبحث الثاني:التنظيم العسكري و السياسي للثورة الجزائرية سنة 1955م

المطلب الأول:مبادئ تنظيم جيش التحرير الوطني.

المطلب الثاني:تطور البنية البشرية لجيش التحرير الوطني.

المطلب الثالث:مصادر السلاح لجيش التحرير الوطني.

المبحث الثالث:المواقف المختلفة من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م.

المطلب الأول:موقف الأحزاب و الهيئات السياسية الجزائرية.

المطلب الثاني:موقف الرأي العام الفرنسي الصحافة و الأحزاب.

المبحث الاول:اندلاع الثورة التحريرية 1954:

المطلب الأول:التحضيرات السياسية والعسكرية لتفجير الثورة التحريرية :

تعد مجازر الثامن ماي 1945،الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية من أمل في نيل الاستقلال عن طريق الكفاح السياسي،في حين أن الطرف الآخر آمن بالكفاح المسلح و رأى أنه الطريق الوحيد للاستقلال فقد عزز حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية بعناصر شابة ومثقفة تمكنت من الصمود في مجازر الثامن ماي و تفاءلت بهذه الأحداث إذ رأت فيها الحافز للشعب الجزائري ضرورة اتخاذ موقف صلب، فأعلن عن تسمية جديدة لحزبه و هي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية "(MTLD) ،ليتمكن بهذه التسمية من ترشيح أعضائه للانتخابات التي جرت في أفريل 1947،وكانت نتائجها لصالح الإدارة الفرنسية 43 مقعد مقابل 17مقعدا للجزائريين .

لقد أدت هذه المشاركة إلى الانشقاق داخل الحزب،و ظهر في أفقه ثلاث تيارات :

التيار الأول :تيار حزب الشعب، يرى الإبقاء على النشاط السري للحفاظ على شعبيته.

التيار الثاني :تيار الشرعية،ويرى ضرورة إشراك الحزب في الانتخابات لإعلان مبادئه .

التيار الثالث :ويرى ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة عسكرية سرية،غير أن موقف زعيم الحزب "مصالي الحاج"،أنهى الصراع بإبقاء حزب الشعب الجزائري يواصل مهمته السياسية في إطار السرية،ووافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا و تكوينهم سياسيا.و هكذا ظهرت للوجود أول منظمة عسكرية سرية .[1]

****إنشاء المنظمة الخاصة (os) فيفري 1947:**

تعتبر هذه المنظمة الخطوة الأولى للإعداد للثورة،و قد أسندت مهمة تنظيمها إلى محمد بلوزداد، حيث قامت بعدة إنجازات و تمكنت في ظرف سنتين من أن تصبح تنظيما عسكريا،ففي مجال التجنيد؛ استطاعت أن تجند أكثر من 2000 مجند، حيث تلقوا تكوينا عسكريا على حرب العصابات و التعرف على الأسلحة من فك،تركيب ، وكيفية الاستعمال .[2]

[1]- محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية،1956-1962،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1989،ص46.

[2]- محمد لحسن أزغيدي :المرجع نفسه ،ص 48.

حيث يتم تهيئة المجند ليكون مؤطرا ناجحا في قيادة المظاهرات و توعية المواطنين،وغرس روح الوطنية في الشباب و لم تقتصر المنظمة العسكرية على الجزائر العاصمة فقط؛بل كانت لها فروع، حيث يقول السيد بن عودة :"كانت منتشرة تقريبا في كامل القطر الجزائري".

لقد كان لها فروع في الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد، الذي سهر على تدريب المناضلين و العمل جاهدا للحصول على الأسلحة،يقول بن طوبال:"كل دار في الأوراس لديها بندقية عسكرية،وكان الناس ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح ."

لقد استطاعت المنظمة في ظرف وجيز أن تطور الوضع النضالي، رغم إمكانياتها المادية الضعيفة،وكانت المنظمة قد تمكنت من إتمام مرحلة التكوين والعمل السرية؛فإنه بحلول سنة1950تعرضت لهزة عنيفة كادت أن تقضي على كل قواعدها لولا طبيعة تنظيمها الذي تميز بالسرية،وهكذا اكتشفت السلطات الفرنسية المنظمة،وألقت القبض على بعض مناضليها والتحق البعض الآخر إلى جبال الأوراس 1

و بحلول سنة 1953تعرض حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) إلى أزمة خطيرة،كانت حول القيادة هل تكون جماعية يتولاها المكتب السياسي و اللجنة المركزية؛أو يتولاها مصالي، وقد تطور الخلاف بينهما،وتبادلا التهم باحتكار المناصب الحزبية العليا والابتعاد عن المبادئ و الأهداف المنشودة .

وفي هذا الوقت، لم يقف أعضاء المنظمة العسكرية السرية موقف المتفرج،بل إن هذا الخلاف سمح للطاقات أن تنطلق في العمل الثوري المسلح،حيث أسسوا "اللجنة الثورية للوحدة و العمل"(GRUA) في 23مارس 1954 .2[1]

***اجتماع الإثنين و العشرين و إنشاء لجنة الستة :**

يعتبر هذا الإجتماع القائم في 25جويلية 1954،المنطلق الحاسم لتعجيل الثورة، فقد درست فيه الأوضاع و أتفق الحاضرون على ضرورة التعجيل بالثورة،حيث قال السيد مراد ديدوش:"إن الثورة متخمرة في أذهان الشعب الجزائري"،وطرحت في هذا الاجتماع مشكلة الوسائل، فكان جواب ديدوش :"إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك .

كذلك مما بعث الشجاعة في نفوس الحاضرين، انهزام الجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو في 07ماي1954.

وفي 10 أكتوبر 1954م عقدت لجنة الستة أول اجتماع وتقرر فيه:

1- محمد لحسن أزغيدي:مرجع سابق ،ص ص 50-51.[1]
2- عمار رخيلة :08ماي 1945المنطلق الحاسم في مسار الحركة الوطنية،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ،الجزائر ،1995،ص113.
3- محمد لحسن أزغيدي :نفسه ،ص ص 54-56.

1- تقسيم البلاد إلى خمس مناطق وتعيين المسؤولين عليها وهذه المناطق هي: الأولى: الأوراس- الثانية: الشمال القسنطيني، الثالثة: القبائل، الرابعة: الجزائر العاصمة وضواحيها، الخامسة: وهران.

2- جمع الأعضاء القدماء للمنظمة العسكرية السرية ووضعهم في التنظيم.

3- إقامة تربصات للتدريب على المتفجرات.[1]

وفي 23 أكتوبر 1954م عقدت لجنة الستة اجتماع ببلدية الرايس حميدو، وتم اتخاذ القرارات التالية:

- إعطاء تسمية جديدة للحركة، حيث سمي التنظيم السياسي بـــ" **جبهة التحرير الوطني** " والتنظيم العسكري " **جيش التحرير الوطني**".[2]
- تحديد تاريخ اندلاع الثورة: حيث تقرر أن يكون يوم الاثنين أول نوفمبر 1954، وذلك لعدة اعتبارات منها: يوم الاحتفال بعيد القديسين، وكذا تفاؤلا بميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم، ونوفمبر يأتي في آخر فصل الخريف وهو فصل مطير تصبح فيه المسالك صعبة على الفرنسيين خصوصا الطرق الغير معبدة، وكذا صعود الناس إلى الجبال لجلب الحطب فيكون هناك اتصال بين المجاهدين والشعب الجزائري.

*** تفجير ثورة أول نوفمبر 1954م:**

في حدود الساعة منتصف الليل(أول نوفمبر 1954)، حدث الانفجار العظيم الذي قاد البلاد إلى الاستقلال، وتلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة عرف بـــ(بيان أول نوفمبر 1954)[3]، تزامن ذلك مع الأسبوع السادس من ليلة عيد جميع القديسين، وفي 01 نوفمبر 1954، حيث انطلقت الرصاصات الأولى لحرب التحرير الوطني ولم يبقى التحضير للانتفاضة سريا مثلما يعتقد من قرروا ذلك، ومثلما أشار إليه مدير الأمن " جان فوجور " Jeam .vanjour، لقد كانت المصالح الفرنسية على علم بما ينسج وكانت على علم بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (GRUA)[4]

إن انفجار الثورة لم يكن في منطقة واحدة بل كانت الأحداث شاملة كافة التراب الوطني وفي نفس التوقيت وبنفس الطريقة والقصد منها إحداث المفاجأة للإدارة الاستعمارية وزرع الخوف والرعب في قلوب المستوطنين.

وقد استهدفت العمليات نقاط حساسة هي كامل المناطق تمثلت في: حرق المحولات الكهربائية وقطع أسلاك وأعمدة الهاتف، والهجوم على مراكز الدرك والشرطة والثكنات العسكرية ومخازن الحبوب، وكانت

---

[1]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص82.

[2]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1- ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص122.

[3]- محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص69.

[4]- هنري علاق: مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود وعبد السلام عزيزة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص201-202.

الأسلحة بسيطة، وفي ذلك صرح بن بولعيد:" حسب إمكانياتها أولا وقبل كل شيء، مهاجمة مراكز الدرك وثكنات الجند، إن وسائلنا متواضعة ويجب أن نعوض هذا النقص بأهمية الأهداف.[1]

ففي منطقة الأوراس، هاجم الثوار ثكنتين بمدينة باتنة، كما هاجموا محافظة الشرطة في مدينة سمندو ومدينة لخروب وغيرها، وفي منطقة القبائل تركزت العمليات الخاصة في مدينتي العزازقة وذراع الميزان، حيث هاجم الثوار مراكز الدرك وأحرقوا مخازن الفلين، وقطعوا الأسلاك الهاتفية، الأمر الذي نتج عنه انقطاع الاتصالات الفرنسية بين العاصمة ومنطقة القبائل، أما منطقة الجزائر فقد استهدفت عمليات المجاهدين المناطق التالية: مصنع الغار، دار الإذاعة، خزانات الوقود، مركز الهاتف بساحة أول ماي والهجوم على ثكنتين في كل من البليدة وبوفاريك، أما منطقة وهران فقد استهدفت العمليات مطار الحلف الأطلسي بطفراوي (وهران)، إضرام النار فيه، والإستيلاء على الأسلحة الموجودة بثكنة 66مدفعية بحي الكمي بوهران [2] .

وهذا ما يبين أن عمليات الفاتح من نوفمبر، كانت تهدف إلى تخريب المنشأة الإستراتيجية وما أدهش الإدارة الفرنسية هو التزامن والمفاجأة والانتشار الأمر الذي أرعب المستوطنين، وهذا ما يظهر من خلال ردود أفعالهم الأولية.

إن الشعب الجزائري كان مضطرا إلى الالتجاء إلى الثورة لدفع الظلم والاستعباد، وإذا كانت فرنسا قد اصطنعت لنفسها حق الاستعمار، فإن الشعب الجزائري يملك بكل تأكيد حق"**الثورة**" على الظلم [3].

[1]- صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2005، ص432.

[2]- محمد لحسن أزغيدي ، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

[3]- أحمد الشقيري: قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت،(د.ت)، ص4.

المبحث الثاني: التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية 1855م

المطلب الأول: مبادئ تنظيم جيش التحرير الوطني:

لم تكن عبارة " جيش التحرير الوطني"، قائمة رسميا في الفاتح من نوفمبر 1954، حيث أن المناشير التي وزعت على الشعب الجزائري لأخبارهم عن الثورة، كانت تحمل إمضاء لجنة الثورة للاتحاد والعمل، لكن التجاوب العميق للجماهير الشعبية مع الثورة التحرير شجع المسؤولين على تغيير عبارة "لجنة" ليغيروا اسم الهيئة السياسية بعبارة جديدة هي:"جبهة التحرير الوطني"، ومن الناحية العسكرية أصبحت تعرف باسم "جيش التحرير الوطني" وكان هذا في سنة 1955، أي بعد شهور فقط من الاندلاع الثورة[1].

كما كان لجيش التحرير الوطني أسس وجب على الكل الالتزام بها وهي عشرة مبادئ:[2]

1- مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر البلاد ويتحقق الاستقلال التام.

2- مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات إلى أقصى حد ممكن.

3- تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني.

4- الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة وإلى التفرق، ثم الالتزام بعد ذلك والهجوم.

5- تقوية صلة الاتصال بمراكز القيادة ومختلف الوحدات.

6- توسيع شبكة الاستخبارات وسط العدو، ووسط السكان.

7- توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سندا أمينا ثابتا.

---

[1]- عبد المالك مرتاض: المعجم الموسوعي للمصطلحات الثورة1954- 1962،ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص27.

[2]- مصطف طلاس:الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، 1982، ص136.

8- توقيع روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.

9- توقيع روح الأخوة والتضحية والعمل في نفوس المجاهدين.

10- مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو.[1]

ومن ضمن القرارات العسكرية، تشكيل رتب عسكرية، أفواج، كتائب، فيالق، كتائب، وكذا تخصيص منح عائلية ومرتبات حسب سلم تصاعدي ما بين 1000 فرنك و5000 فرنك.[2]

المطلب الثاني: تطور البنية البشرية لجيش التحرير الوطني:

تطورت البنية البشرية لجيش التحرير الوطني بشكل سريع، على مرحلتين:

الأولى: استمرت بضعة أشهر (من نوفمبر 1954 إلى غاية ماي 1955): في هذه المرحلة طغى المحاربين الأوائل على الوضع، وتمثلت المهمة الرئيسية لهؤلاء بإيقاظ الهمم، وإقناع الفلاحين بالانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني، كما شرحوا أهداف جبهة التحرير الوطني، مما نتج عنه اختيار الريف الجزائري والفلاحين إلى جانب جيش التحرير الوطني، خاصة منذ صيف 1955م، وقد اصدر ابتداءا من الفاتح أفريل، وانطلاقا من العاصمة عدة مناشير، حاول عبان رمضان أن يهز بها النفوس، ويخرج الطبقة السياسية والثقافية خاصة، من ترددها ومخاوفها.[3]

الثانية: من أهم تطورات الثورة سنة 1955 على مستوى التنظيم العسكري هي تحديد أفواج الثورة في منطقة الأوراس، حيث انعقد اجتماع بقيادة " عباس لغرور " أواخر شهر ماي 1955م، حيث اتفق في هذا الاجتماع على تحديد أفواج الثورة وتكوينها وتوزيعها وإرسالها إلى جهات عديدة من الوطن ليتم استقطاب أكبر عدد من المجاهدين.

وبهذا ازداد عدد المجاهدين، حيث كان أفراد الشعب الجزائري يتطوعون بكثرة في جيش التحرير الوطني، وقدموا الأسلحة والذخيرة، وكانوا يتبرعون بكل ما يملكون، لذلك أمر بن بولعيد بتوسيع مناطق

[1]- علي زغدود: ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، ص ص109-110.
[2]- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مع ركب الثورة، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص238.
[3]- محد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص105.

العليات، والاتصال بالمجاهدين في الولاية الثانية والثالثة، فوصل الانتشار من ناحية الشرق إلى الحدود التونسية، ومن ناحية الشمال أصبحت عدة خلايا في كل من راس العيون، بريكة، مدوكال، وغيرها، مما سهل الاتصالات بالولايات الأخرى، وأصبحت مناطق كبرى من الولاية الأولى محررة تحريرا كاملا.[1]

كذلك في هذه الفترة، عرفت الجزائر ارتفاعا في عدد السكان حيث يقول شارل روبير أجيرون:" إن ازدياد السكان يرجع إلى هبوط نسبة الوفيات ".[2]

مما دعم جيش التحرير الوطني بعناصر كثيرة، سهلت من مهمته.

المطلب الثالث: مصادر السلاح لجيش الوطني:

رغم الإقبال الشعبي الذي عرفه جيش التحرير الوطني وانخراط عدد كبير خلال سنة 1955م، إلا أنه كان يواجه مشاكل أخرى عديدة منها مشكلة السلاح والتسليح، حيث أدى هذا النقص إلى تواضع الانطلاقة عمليا للثورة، وهذا كان في معظم ولايات الوطن باستثناء الأوراس، والقبائل ولكن بنسبة أقل، لذلك كان الشغل الشاغل لقادة الثورة هو كيفية الحصول على السلاح ليضمنوا لها الانتشار وكذا الاستمرار.

حيث يذكر محمد بوضياف، أنه التقى في مارس 1955م، بالعربي بن المهيدي قرب الحدود الغربية، فكان بن المهيدي يلح في طلب السلاح قائلا:" السلاح وإلا اختنقنا " فهو شريان الثورة، وهو المتحكم في نتائج المعارك، فكانت هناك مصادر محلية داخلية للسلاح وأخرى خارجية منظمة تنظيما لوجيستيكيا محكما.

حيث تمثلت مصادر جيش التحرير المحلية في:[3]

2-عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ،ج1 ،ط1،دار البعث ،قسنطينة ،الجزائر ،1991،ص234 .

[2]- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982، ص129.

[3]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص236.

* بنادق الصيد، حيث كان عدد كبير من الجزائريين يملكون بنادق الصيد، وكانت مقسمة إلى قسمين: بنادق صيد مرخصة، أي أن حاملها يملك رخصة من طرف السلطة الفرنسية، وبنادق صيد يملكها الشعب الجزائري بشكل سري وهم الغالبية.

* الغنائم التي حصل عليها جيش التحرير الوطني إثر المعارك الضارية ضد الجيش الفرنسي، فكانت تشكل مصدرا رئيسيا للتسليح بالنسبة للولاية الثانية، الثالثة والرابعة.

* سلاح الجنود الجزائريين الذين أدوا الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي وذلك بعد الاتصال بهم وإقناعهم بضرورة الانضمام إلى الثورة بأسلحتهم، فكانوا من أهم موردي السلاح محليا.

* القنابل التي تلقيها الطائرات الفرنسية وقذائف المدفعية الثقيلة التي لم تنفجر.

* بالإضافة إلى الأسلحة ذات الصنع المحلي، وأسلحة بقايا الحرب العالمية الثانية.[1]

* لعل أكبر كمية من السلاح التي حصلت عليها الثورة محليا كانت من الولاية الثالثة في منطقة القبائل، وذلك في العملية الشهيرة المعروفة باسم " العصفور الأزرق " أو قوة ك force k أو المؤامرة والتي حاول "جاك سوستيل" تطبيقها لكنها باءت بالفشل بالنسبة للفرنسيين.[2]

بالإضافة إلى تعامل جيش التحرير الوطني مع عناصر " المافيا "، الذين كان بعضهم يتعامل مع رجال الشرطة وجيش التحرير الوطني في نفس الوقت، وبعضهم كانوا ضباط في الجيوش الفرنسية، لكن الشرطة الفرنسية فطنت لهذه الازدواجية فاستغلت هؤلاء المنحرفين لتسريب قنابل مفخخة وكذا ذخيرة فاسدة...، وذهب بعض الفدائيين ضحية تلك القنابل التي كانت تنفجر بمجرد سحب سدادة الأمان منها، كما نجح بعض المناضلين من جهة أخرى في إرشاد جنود فرنسيين كانوا يبيعونهم شحنات صغيرة من الأسلحة مباشرة من الميناء.[3]

أما فيما يخص المصادر الخارجية للسلاح فهي الأخرى كانت منظمة تنظيما محكما رغم بعض الصعوبات التي أعاقتها، وتمثل التنظيم العسكري الخارجي لسنة 1955م، في العديد من الشحنات

[2]-محمد عباس :مرجع سابق ،ص132 .
[2]- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط1، دار الأمة، الجزائر- 2004، ص104.
[3]- محمد عباس، مرجع سابق ، ص131.

والبواخر التي كانت تصل من الدول العربية الشقيقة خاصة منها: مصر، تونس، المغرب، ليبيا، وغيرها وكانت العمليات إيصالها إلى الجزائر مخططة ومدروسة لضمان سلامة وصولها إلى المناطق المقصودة مثل الباخرة " دنيا "، " انتصار " التي تم شحنها بمختلف الأسلحة سنة 1955.[1]

ومن أبرز الأحداث التي مرت بها الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسيين، إضراب الـــ 08 أيام 28 جانفي – 04 فيفري 1957، حيث كانت الجالية الجزائرية المهاجرة على موعد معه، بإيعاز من فدرالية جبهة التحرير الوطني وقد نظم الإضراب بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية لهيئة الأمم وهذا لتأكيد دعم الشعب الجزائري لجبهة التحرير الوطني.[2]

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م:

المطلب الأول: موقف الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية:

إن اندلاع الثورة المسلحة الأول نوفمبر 1954م، بفضل التنظيم السياسي الثوري حيث قامت بالتخطيط مجموعة من الوطنيين المقتنعين بضرورة الاعتماد على البندقية لتحرير الوطن[3]، فالأحزاب

[1]- أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص90.
[2]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص109.
[3]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، ملتزمة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،(د،ت)، ص224.

السياسية التقليدية كانت تعمل بحذر وتناضل من أجل تحسين الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للجزائريين، وهذا دون الخروج عن نطاق " الشرعية " أو نطاق المؤسسات الفرنسية الموجودة بالبلاد وكانت ترى أن الدعوة للمقاومة المسلحة أشبه بعملية انتحارية لأنه لا طاقة لهم على مجابهة القوات الفرنسية المدججة بالسلاح.

وبناءا على هذا فقد واجهت جبهة التحرير الوطني في بداية انطلاقتها الثورية موقفا متحفظا وشبه عدائي من طرف الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية، لان هذه الأخيرة شعرت بخطر اكتساحها، وإحلال جبهة التحرير الوطني محلها، كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري، ففي البداية أظهرت الأحزاب السياسية معارضتها للجبهة، لهذا قامت الأحزاب السياسية بالضغط على السلطات الفرنسية بإحداث إصلاحات في جميع الميادين السياسية، الاقتصادية.[1]

غير أنه ونتيجة لنمو الثورة واتساع رقعتها في فترة وجيزة، بدأت الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية تتراجع عن مواقفها السلبية، خاصة عندما أوصدت جبهة التحرير الوطني الباب في وجه المحاولة التي قام بها كلا من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، للتفاوض معها والانضمام إلى صفوفها كأحزاب ولأن الشرط الأساسي في الالتحاق هو الانسلاخ عن الحزبية، أما جمعية العلماء فقد انقسمت إلى تيارين: تيار متخوف من عواقب الكفاح المسلح وتيار يساند الثورة ويدعمها، وفي نهاية الأمر انساق التيار المعارض من التيار المؤيد، وهكذا التحقت الأحزاب السياسية بركب الثورة المسلحة باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري والحركة القومية الجزائرية المصالية، حيث لم يتخليا عن عداوتهما الشديدة للجبهة.[2]

وأوضحت الجبهة في بيانها أيضا أن الحفاظ على وحدة الصف يكون بالرجوع إلى القاعدة، حيث أصدرت توصية إلى المناضلين أمرتهم فيها بضرورة قطع الصلة مع القيادتين (مصالي الحاج و اللجنة المركزية) وتجميع الصفوف.[3]

المطلب الثاني: موقف الرأي العام الفرنسي من اندلاع الثورة التحريرية 1954:

[1]- أحسن بومالي: مرجع سابق، ص271.
[2]- المرجع نفسه، ص272.
[3]- مصطفى الأشرف: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص166.

وكرد فعل أولي لإدارة الجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر، صدر أول بيان للحاكم العام الفرنسي آنذاك " روجيه ليونار " Roujer Leonard في صباح أول نوفمبر 1954، عدد فيه الخسائر التي لحقت بجنوده، ونعت فيه المجاهدين بالمجرمين.[1]

1- الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954:

فيما يخص الرأي العام الفرنسي يرى المحللون أن اندلاع الثورة الجزائرية على اعتبارها حدثا تاريخيا لم يؤدي إلى تكوين رأي عام فرنسي، لأن الظروف التي كانت تمر بها فرنسا، جعلت الرأي العام يلتفت إلى قضايا أخرى، مثل ارتفاع مستوى المعيشة، واتجاه المجتمع الفرنسي إلى الاستهلاك الضخم، أما السلطات الفرنسية فقد شرعت في تعزيز قواتها، وحل الجيش الفرنسي محل المدنيين الفرنسيين كرد على قيام الثورة المجيدة، وحل نظام الكولونيلات، والسفاحين والضباط المتحكمين في قرى بلادنا.[2]

غير أن هذا لا يعني أنه لا يوجد اهتمام بما يحدث بالجزائر، بل بالعكس، ولكن بدرجة أقل من الاهتمام بالقضايا الأخرى.

2- الصحافة والأحزاب:

إن اطلاع جزء من الرأي العام الفرنسي على تفجير الثورة في الجزائر، كان خاصة عبر ثلاث قنوات، هي الصحافة المكتوبة، الأحزاب السياسية والحكومة بتصريحات وزرائها، وهكذا أخذت الثورة الجزائرية عدة أبعاد عسكرية، سياسية، ثقافية ودبلوماسية.[3]

وقد أوردت الصحافة الصادرة آنذاك قضية المؤامرة الخارجية او الأيادي الأجنبية الفاعلة في تفجير الثورة، وجاء في جريدة لورور، يوم 05 نوفمبر " إن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة من الخارج " وهي الصحيفة التي ساهمت أكثر من غيرها في نفث سموم العنصرية في فرنسا ضد الجزائريين .

أما جريدة لوموند Le monde، فإنها تعرضت إلى قضية المؤامرة بأسلوب آخر، حيث كتب محررها " بيير ألبان ميشال ":" قد يقول المرء أن العمليات ليس لها الطابع المصالي، حيث لم يتبعها تحركات

[1]- جويبة عبد الكامل: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، وزارة الثقافة الجزائر، 2012، ص37.

[2]- فرحات عباس: ليل الاستعمار، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، 2005، ص9.

[4]- أحمد منغور :موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية ،قسم التاريخ و الآثار ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2005-2006 ،ص30.

جماهيرية، وتمردات،...لذلك لا يسعنا إلا أن نصدق بأننا أمام منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية، ولا تمت للجماهير بصلة والجزائر فرنسية ".[1]

[1] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994، ص23.

الفصل الأول:المشاريع الإصلاحية خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة فيفري 1955م-فيفري1958م.

المبحث الأول:الإصلاحات في عهد مادنيس فرانس و ادقار فور.

المطلب الأول:الإصلاحات في عهد مادنيس فرانس.

المطلب الثاني:الإصلاحات في عهد ادقار فور.

المبحث الثاني:مشاريع جاك سوستيل الاصلاحية فيفري 1955م.

المطلب الأول:التعريف بجاك سوستيل.

المطلب الثاني:سياسة جاك سوستيل.

المطلب الثالث: مشاريع جاك سوستيل و مضامينها.

*اقتصاديا.

*اجتماعيا و إداريا.

المطلب الرابع:أهداف مشروع جاك سوستيل.

المطلب الخامس:المواقف المختلفة من مشروع جاك سوستيل.

*موقف الطرف الجزائري.

*موقف الطرف الفرنسي.

*أراء مختلفة حول مصير المشروع.

المبحث الثالث:مشاريع روبير لاكوست(فيفري1956م-فيفري1958م).

المطلب الأول:الإصلاحات في عهد قي موليه.

المطلب الثاني:تعريف روبيرلاكوست.

المطلب الثالث:إصلاحات روبير لاكوست.

*مشروع قانون الاطار1957م.

*ردود الفعل حول مشروع الاطار1957م .

المبحث الأول: الأصلاحات في عهد ماندیس فرانس و أدقار فور :

عند مجئ القوات الفرنسية إلى الجزائر، اقترح بعض الجنرالات المشهورين إبادة أمة بأكملها، مركزين اقتراحهم على قلة عدد السكان، وهذا من أجل السيطرة على الوضع، وكذا استفادة فرنسا من الموارد الاقتصادية الغنية الموجودة بالجزائر.[1]

لقد سعى الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى إخضاع البلاد والعباد إلى سلطته والاستيلاء على الأرض وإخضاع الشعب فاعتمد على القوة العسكرية لبلوغ الغاية الأولى – أي إخضاع البلاد – فقد عمد لبلوغ الغاية الثانية وهي إخضاع العباد إلى تحطيم ما هو قائم من نظم اجتماعية وثقافية في البلاد- والتي بفضلها قاومه الشعب الجزائري مقاومة عنيدة – ليشرع في إحداث نظم بديلة تتفق والسياسة الاستعمارية التي كان ينتهجها.[2]

ولتحقيق هذه الأغراض فقد بنيت سياسة الاستعمار الفرنسي في المجال الاجتماعي اتجاه الشعب الجزائري على سلسلة من الإجراءات المتعاقبة كلها تصب في بوتقة واحدة، ترمي إلى بلوغ غاية أساسية، تتمثل في خلق مجتمع جزائري منسجم مع الغايات والأهداف الاستعمارية الفرنسية.

إن الاتجاه العام للسلطات الاستعمارية الفرنسية، تصور تصويرا واضحا للعقلية الاستعمارية ويمكن اعتبارها تمهيدا لمشاريع مختلفة لمعالجة القضية الجزائرية، وهي المشاريع التي حملت أسماء أصحابها من دهاقنة الاستعمار من أمثال (غي موليه)،(جايار)، و(لاكوست)، ورئيس الجمهورية الخامسة (ديغول) .[3]

المطلب الأول: الإصلاحات في عهد حكومة ماندیس فرانس :

من ضمن الاستراتيجيات الفرنسية التي استخدمت لاحتواء الأوضاع في الجزائر، انتهاج أسلوب الإصلاحات، كإجراء جديد قد يمكن السلطات الاستعمارية الفرنسية من القضاء على الثورة. وقد ازدادت

[1]- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، 2005، ص271.

[2]- دورية المعيار: أهداف السياسة الاستعمارية في المجال الاجتماعي، عيسى بن قبي، ، العدد العاشر، 2005، جامعة المسيلة، الجزائر، ص192.

[3]- بسام العسيلي: الاستعمار الفرنسي (في مواجهة الثورة الجزائرية)، دار الرائد ودار النفائس، بيروت، لبنان، 2010، ص45.

قناعة المسؤولين الفرنسيين بأهمية الإجراء الإصلاحي، ذا الطابع السياسي والاقتصادي والمخادعة، الممارسة على الرأي العام الفرنسي، وأنه آن الأوان لإرساء قواعد أكثر وضوحا.

وقد اختلفت رؤى وتصورات الحكومات الفرنسية، حول طبيعة وماهية الإصلاحات الواجب تطبيقها في الجزائر وإن اتفقت على أهميتها لمعالجة الأزمة الجزائرية، ومن هذه الحكومات، حكومة "ماندیس فرانس" التي ترى ضرورة تعميم الإصلاحات لتشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أكد هذا المنحى في التصريحات العديدة لرئيسها.[1]

لقد سعت حكومة ماندیس فرانس لتجسيد توجهات تمثلت في:

- الحرب دون هوادة ضد التمرد الجزائري في إطار ما يسمى بحرب التهدئة وإعادة الأمن.
- تجسيد الإصلاحات على كافة المستويات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل النشاط الدبلوماسي الفرنسي في المحافل الدولية.
- التمسك بمبدأ الجزائر في الإطار الفرنسي.[2]

ولتجسيد هذه السياسة، كانت حكومة ماندیس فرانس قد تقدمت في 1955/02/02، من خلال وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتران"، بحملة من الإصلاحات التي تنوي تطبيقها في الجزائر، إلى المجلس الوطني الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها.

تضمن مشروع الإصلاحات المقترح، إصلاحات مستعجلة لا يمكن تأخيرها وأخرى مستقبلية على المدى الطويل، ومن القضايا المهمة التي يراها فرانسوا ميتران استعجالية، **أولا**: الإسراع في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة لتأهيل المسلمين الجزائريين لمناصب المسؤولية في الوظيف العمومي.

ثانيا: دمج الشرطة الجزائرية لمختلف تشكيلاتها الأمنية في الشرطة الفرنسية.

ثالثا: تطبيق المادة 53 من قانون الجزائر 1947، التي تنص على إلغاء نظام البلديات المختلطة.[3]

---

[1]- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، (د.ت)،(د.ت)، ص201.

[2]- نفسه، ص202.

[3]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص202.

أما الإصلاحات على المدى الطويل، فيحصرها المشروع، في توفير السكنات ذات الطابع الاجتماعي، وتعديل أسعار الطاقة الكهربائية وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين.

وفي هذا الإطار، اعترف رجال السياسة الفرنسيون بأن بلادهم قصرت في واجبها و لم تقم منذ احتلالها الجزائر بما كان عليها أن تقوم به لفائدة الأهالي، وأن الأمور آلت إلى ما آلت إليه، أن الجزائريين ثاروا، نتيجة تراكم أخطاء الفرنسيين، واعتقدوا أن الحل يكمن، إلى جانب القضاء على الثورة في تحسين أوضاع الجزائريين الاجتماعية والاقتصادية، وإشراكهم في تسيير الشؤون الإدارية المحلية.[1]

المطلب الثاني : الإصلاحات في عهد حكومة "ادقار فور":

بعد الأزمة السياسية الخانقة الناتجة عن الفراغ الحكومي، اضطر رئيس الجمهوري الفرنسية "ريني كوتي" René. Coty إلى تكليف وزير المالية ثم الخارجية في حكومة ماندیس فرانس، الراديكالي إدقار فور Edgar faure بتشكيل حكومة جديدة.

وفي عرضه المقدم للمجلس الوطني الفرنسي في 1955/02/23، عرض هذا الأخير الخطوط العامة للسياسة التي سوف تنتهجها حكومته مستقبلا لمعالجة الأوضاع المتردية في الجزائر، مع التركيز على تمسك حكومته بالدفاع على وحدة الأراضي الفرنسية واحترام الدستور الجزائري، ورغم إقرار صعوبة التعامل مع المشكل الجزائري، إلا أنه في رأيه الموضوع ذو طبيعة اقتصادية واجتماعية، سببها البطالة والفقر، والتزايد الكبير لعدد السكان.[2]

لهذا استعجل موافقة المجلس على تقديم الإعانات المالية وبصفة مستمرة وأمام خطورة الوضع في الجزائر، اضطر المجلس الوطني الفرنسي منح الثقة لحكومة إدقار فور التي سارع رئيسها إلى الإعلان عن تشكيلها في 1955/02/24، ومن أبرز الشخصيات في التشكيلة الحكومية وزير الداخلية "بورجيس مونوري" Benrges-Mounory، والذي كان من أقرب المقربين لجاك سوستيل. وقد نجح هذا الأخير في إقناع رئيس حكومته اليميني بتثبيت جاك سوستيل اليساري في منصبه.[3]

[1]- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007، ص60.
[2]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص205.
[3]- نفسه، ص206.

المبحث الثاني: مشاريع جاك سوستيل الأصلاحية فيفري 1955 :

المطلب الأول: التعريف بجاك سوستيل: Jaques soustelle

ولد جاك سوستيل بمدينة Montpellier سنة 1912 من عائلة نقابية بروتستانتية، التحق بالمدرسة العليا للأساتذة، وتخصص في علم الفلسفة والأجناس.[1]

وسوستيل باحث أنتروبولوجي متخصص في حضارات المكسيك القديمة، وهو إلى جانب ذلك رجل مخابرات، عمل مع الجنرال شارل ديغول.[2]

حيث يعتبر جاك سوستيل الذراع الأيمن لشارل ديغول خلال الحرب العالمية الثانية، وحافظ على علاقاته به بعد انسحابه من الواجهة السياسية في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، وأضحى من المقربين للجنرال ديغول الذي كلفه بعدة مهام رئاسة المحافظة الوطنية للإعلام سنة 1942م ثم الإشراف على المديرية العامة للمصالح الخاصة بالجزائر.[3] واستلم عدة حقائب وزارية منها: وزارة المستعمرات، وزارة الإعلام، وبعد تشكيل حزب تجمع الشعب الفرنسي من قبل الجنرال ديغول في أفريل 1947، عين سكرتيرا له وانتخب نائبا باسم التجمع على مقاطعة الروان Rhone في 15 جانفي 1955، عين حاكما عاما على الجزائر من قبل مانديس فرانس Mendés-France، خلفا لروجيه ليونار Roger Leonard، ورغم سقوط حكومة مانديس فرانس في شهر فيفري، إلا أن إدقار فور Edgar faure أبقى جاك سوستيل في منصبه، وفي 02 فيفري 1956 غادر الجزائر، بعد أن تم استخلافه بروبير لاكوست في عهد حكومة "قي موليه"، وواصل نشاطه السياسي بتأسيس الاتحاد من أجل إنقاذ الجزائر فرنسية.[4] توفي في 07 أوت 1990.

[1]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص243.
[2]- محمد عباس: مرجع سابق، ص135.
[3]- أحمد عاشور اكس: مصدر سابق، ص189.
[4]- الغالي غربي: نفسه، ص243.

المطلب الثاني: سياسية جاك سوستيل: (فيفري 1955–فيفري1956).

جاء سوستيل إلى الجزائر كرجل إنقاذ لموقف فرنسا الحرج عن طريق تنفيذ خطة تهدف إلى القضاء على الثورة ولقد تم اختيار جاك سوستيل من طرف ليونار روجيه، لما يتوفر عليه من مواصفات شخصية تمكنه من تجاوز الصعاب التي تعترضه، ولقد لعب فرانسوا ميتران دورا كبيرا في إقناع جاك سوستيل بقبول تولي منصب الوالي العام، وتجسيد التوجهات العامة لسياسة حكومة مانديس فرانس.[1]

ففي ربيع 1955، وفي إطار البحث عن أنجع الردود الثورية الممكنة على سياسة الوالي العام الجديد، سوستيل، الذي بدأ يتصل بممثلي الأحزاب والمنظمات الجزائرية بنية تشكيل <جبهة سلم> مناهضة لـــ < جبهة الحرب >، أي جبهة التحرير الوطني: وهذا ما أقلق قائد المنطقة الثانية (شمال قسنطينة)، زيغود يوسف، لاسيما بعد انسياق بعض الأعيان بالناحية وراء سراب الإصلاحات، التي كان سوستيل يوهم بها هؤلاء.[2]

لقد تقدم جاك سوستيل للبرلمان الفرنسي، بمشروع الإصلاحات لمناقشته والمصادقة عليه في: 1955/06/01، وأعلن أنه يسعى إلى تطبيق سياسة الإدماج وقانون 1947، وفي تصريح له بالجزائر، قال:" إن مصير الجزائر فرنسي، وهو اختيار قررته فرنسا، وهذا الاختيار يدعي الإدماج...".

وقد أرجع أسباب الثورة إلى الأوضاع السيئة وإلى عدم تنفيذ الإصلاحات منذ مشروع " بلوم-فيوليت" وإلى نظام الجزائر1947.

وعند تعيينه – جاك سوستيل – حاكما عاما بالجزائر، تخوف الفرنسيون من هذا الأمر، وطالب رؤساء البلديات في الجزائر بإمدادات عسكرية كثيرة، وخاصة اللفيف الأجنبي (Légion étrangère).[3]

[1]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص202.
[2]- محمد عباس: مرجع سابق، ص106.
[3]- مصطفى طلاس: مصدر سابق، ص158.

دخل سوستيل الجزائر بأفكار جديدة لإطفاء نار الثورة، مما جعله يقترب بسرعة من المعمرين ويكسب ثقتهم وتعاونهم ولكي يثبت ما أبداه من نية حسنة في الإصلاح وبصورة خاصة الوطنيين قام بإطلاق سراح قيادة حزب حركة الانتصار للحريات.[1]

المطلب الثالث: مشروع جاك سوستيل ومضامينه:

لقد رسم الحاكم الفرنسي جاك سوستيل معالم ومبادئ لنظريته وفق ثلاثة نقاط وهي:

1- الجزائر مقاطعة فرنسية.

2- الجزائر ذات طابع خاص بها، ثقافيا، لغويا ودينيا.

3- المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين الفرنسيين في الجزائر.

ولما كانت الأغلبية من موظفي الإدارة العامة في الجزائر من التيار المتطرف والمعارض للإصلاحات، أعاد جاك سوستيل تشكيل ديوانه من عناصر معتدلة الاتجاه، منهم المختصة في القضايا البربرية السيدة "جريمان تيون " التي أسندت لها مهمة بناء المراكز الاجتماعية، وتقديم المساعدات الاقتصادية للجزائريين المعوزين، والرائد " مونتاي فينسان " Monteil vincent، المتخصص في الشؤون الإسلامية، حيث كلف بالاتصال مع الجزائريين، والتفاوض معهم، وكذا "جاك جويي" Jacques Juibet مدير للديوان العسكري.[2]

لقد أشار جاك سوستيل عند تقديمه لمشروعه الإصلاحي بأنه في المرحلة الأولى سيطبق على المناطق المحرومة، واشترط تدابير تسبق العملية منها: - تعميم قانون الطوارئ، وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة.

وقد شمل مشروعه مجالات إدارية سياسية، اقتصادية واجتماعية وثقافية، منها ما ورد في قانون 1947، ومنها ما هو وليد المرحلة.[3]

[1]- جويبة عبد الكامل: مرجع سابق، ص88.
[2]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص201.
[3]- نفسه، ص204.

إن سياسة سوستيل تهدف إلى تجريد الثورة من شعبيتها والتشكيك في المبادئ التي أعلنتها، في بيان أول نوفمبر والهادفة إلى الاستقلال التام، على أن يتم كل شيء في ظل "الجزائر الفرنسية " وكخطوة أولى للإدماج.[1]

وتضمن مشروع جاك سوستيل على عشرة نقاط أساسية، تناولت عدة جوانب اقتصادية، اجتماعية وإدارية وهي:

* **اقتصاديا:**

– إنشاء صندوق للتوسع والتطوير الريفي تحت سلطة مجالس مختلطة.

– عصرنة الفلاحة، عن طريق المكننة قصد شد الجزائريين إلى الأرض فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني.

– توسيع الصناعة الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة.

– تمكين الفرنسيين المسلمين بالوظيف العمومي، حتى لا يبقى حكرا على المستعمرين وحتى لا تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد والواجب الوطني.[2]

* **اجتماعيا وإداريا:**

– مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدات للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها أن تخلق جوا من الارتياح والرضا لدى أغلبية سكان الجزائر.

– تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.

[1]- جويبة عبد الكامل: مرجع سابق، ص89.
[2]- جلال يحي: السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1860)، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص186.

– استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

– فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين، حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.[1]

– محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية، لعل ذلك يقرب الجزائريين إلى الأمة الفرنسية.

– تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى.

– إصلاح نظام البلديات المختلطة قصد خلق انسجام إداري، ومن أجل الاستجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.

– كما جاء في برنامج سوستيل أنه يجب تدريس أطفال المسلمين وذلك بإنشاء 1200 قسم بدل 600قسم.

وانتهى اجتماع مجلس الوزراء بالموافقة على المشروع، مع تجديد الثقة في الحاكم العام، وفي 1955/06/26 تقدم رئيس الحكومة " إدقار فور "[2] للبرلمان الفرنسي بالمشروع لمناقشته والمصادقة عليه (ولما كان حزب التجمع الشعبي يشكل أغلبية البرلمان، فقد وافق هذا الأخير على مشروع الإصلاحات).

فما هي أهداف مشروع سوستيل ؟

المطلب الرابع :أهداف مشروع جاك سوستيل فيفري 1955:

إن المتمعن في إصلاحات سوستيل يدرك أنها تحمل في طياتها أهداف معلنة وأخرى خفية.

فالأهداف المعلنة تمثلت في: محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات إدارية متجانسة وملائمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحقيق الإصلاح الفلاحي، وضمان التعليم للأطفال وتكوين الشباب، ومحاربة البطالة.

[1]- عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ت)، ص136.
[2]- الغالي غربي:مرجع سابق، ص204.

أما الأهداف الخفية، فإن سوستيل قد سعى لدمج المجتمع الجزائري ومحو الشخصية العربية الإسلامية، لتأخذ أولا صفة تابع ثم تتدرج نحو الدمج والذوبان داخل الإطار الفرنسي، والهدف الأساسي هو مكافحة جبهة التحرير الوطني ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملة للأساليب العسكرية التي انتهجتها فرنسا لكنها لم تعطي نتائج إيجابية.[1]

لقد أنشأت فكرة الدمج نتيجة لتطور الأعمال العسكرية، تفكك الجهاز الإداري الفرنسي وزيادة صلاحية الجيش الفرنسي في الجزائر، غير أن الفشل كان من نصيب هذه المحاولات الاستعمارية لدمج الجزائر بفرنسا المستوحى من قانون 1947 الذي ظل الوالي العام سوستيل يسعى لتطبيقه، ففي منتصف شهر جانفي 1956 عاد السيد سوستيل بمشروعه الداعي للإدماج واستعار له عبارة اقتبسها من القانون الأساسي للجزائر، وهي:" المساواة في الحقوق والواجبات ".[2]

إن أخطر ما في تلك المشاريع الإصلاحية الوهمية، هي إقناع الجزائريين بصدق النوايا الفرنسية بترقية المجتمع الجزائري وتحسين أوضاعه، استكمالا للرسالة الحضارية كما تزعم، غير أن سوستيل يصبوا إلى تضييق الخناق على الثورة وعزلها عن قاعدتها الشعبية، التي استمدت الثورة منها قوتها واستمرارها.[3]

دخلت الجزائر في عهد جاك سوستيل عهدا جديدا فقد وصلت فيه السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية, إلى حدودها القصوى بالتنكيل و القمع بالجزائريين بواسطة أساليب قمعية بوليسية كان على رأسها, تكثيف العمل العسكري, إعلان حالة الطوارئ, و تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية, و إقامة المحتشدات و المعتقلات, و خلق قوة ثالثة بديلة عن جبهة التحرير الوطني.[4]

و في 26 سبتمبر 1955, قام سوستيل بمحاولة يائسة لإنشاء مناطق محروسة من طرف الجنود لتجميع سكان الريف, أطلق عليهم اسم أقسام العمل المتخصص S.A.S و خصص لهذه المناطق الأمنية 1400 ضابط في المخابرات بقصد جمع المعلومات عن الثورة و عزل السكان الثائرين.

---

[1]- الغالي غربي:مرجع سابق، ص208.
[2]- مصطفى، الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص181.
[3]- مصطفى طلاس: مصدر سابق، ص159.
[4]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص208.

لكن المشروع باء بالفشل, لان تلك المراكز كانت عبارة عن سجون لا يخرج منها إي شخص إلا برخصة من السلطات العسكرية.[1]

المطلب الخامس: المواقف المختلفة من مشروع سوستيل:

01- موقف الطرف الجزائري :

- **من طرف الثورة:**

لقد كان رأي الثورة واضحا منذ البداية, و ذلك أن الوضع بالجزائر بلغ درجة من الخطورة يتطلب تدابير أخرى و ليس مجرد إصلاحات, و هذا يعني ببساطة تصميم قيادة الثورة على الوصـــول إلى الحـــل الجذري و الحاسم, ألا و هو الاستقلال.

لقد كان رد الثورة عنيفا, حيث جاء من القائد المحنك زيغود يوســـف يـــوم 20 أوت 1956, و ذلك حين قام بتنظيم الهجومات بين الشمال القسنطيني قصد توسيع رقعة الحرب, حيث شملت الأوربيين, و الخونة من المتعاملين مع فرنسا, و حرمان المسؤولين الفرنسيين من الحصول على معلومات ثمينـــة عـــن تحركات الثوار, بالإضافة إلى مقاطعة شراء الدخان و السجائر, و بذلك حرم الأوربيون من الحصول على الأرباح الطائلة التي يحصلون عليها.[2]

هذا و قد عبرت شخصيات سياسية جزائرية عن موقفها, ففي تصريح لـــ:" فرحات عباس" حول إصلاحات سوستيل, جاء فيها أنها ناقصة جدا, كان بالإمكان أن يرحب بهـــا في 1920 أو 1930 أو 1939 أما في عام 1955, فلم يعد لها أي صدى في وسط المسلمين.[3]

لقد لقي المشروع رفضا قاطعا من جبهة التحرير، وغالبية الشعب، وتبلور هذا الرفض على الـــصعيد العسكري في المناطق التي أراد سوستيل أن يبدأ مشروعه بها، ثم شن جيش التحرير الوطني حملة دعائية، ضد المشروع لكشف نوايا الحكومة الفرنسية من ورائه، وبالتالي توضيح الأمر للشعب الجزائري، حتى لا يقع في الخديعة، مع العلم أن جبهة التحرير الوطني قد اضطرت أحيانا لاستعمال القوة والتهديد ضد الذين شككوا

[1]- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص ص414-415.
[2]- نفسه، ص407.
[3]- عمار بوحوش: مرجع سابق ، ص215.

في مصداقية الثورة وانزلقت أرجلهم لمثل هذه المشاريع.[1]

02- موقف الطرف الفرنسي :

- **الطرف الفرنسي:**

ما كاد المشروع الإصلاحي لجاك سوستيل يخرج إلى العلن، حتى تعرض إلى سيل صارم من الانتقادات الشديدة و اللاذعة, تزعمها بعض الشخصيات السياسية الفرنسية. من أشهرها " كروفو بانكي" Bangnet Crevausc رئيس بلدية سكيكدة. و" بريي بانس" Bryer .Banse احد الموظفين القدماء في الحكومة العامة, كذلك نذكر hacgriere رئيس المجلس الجزائري, الذي تمادى في معارضته للمشروع لدرجة انه قدم مشروعا بديلا عن الذي قدمه جاك سوستيل, و اجمع هؤلاء أن ارتجالية الحكومة في سن هذه الإصلاحات, ستكون لها عواقب و خيمة لأنها سابقة لأوانها و في غير محلها.[2]

لقد رفضت غالبية النواب في المجلس الوطني الفرنسي فكرة الإدماج, التي تعطي للمسلمين الجزائريين البالغ عددهم ثمانية ملايين, حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي, مما يمكنهم من خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها, و بالتالي فرض قيمهم و نفوذهم على الفرنسيين.[3]

و لقد أعلن رئيس بلدية الجزائر "جاك شوفالي", يوم 05 أكتوبر 1955 في تصريح لجريدة. "لوموند", إن سياسة الإدماج قد تجاوزها الوقت و لم تعد ملائمة للجزائر, و انه يفضل سياسة جديدة, هي إقامة دولة جزائرية في نظام فدرالي مع فرنسا, كما أن إعلان حالة الطوارئ و ما رافقها من إجراءات عسكرية, و إقامة محتشدات, و إنشاء جهاز الشرطة الريفية المتنقلة, و إقامة مناطق أمنية لاعتقال المواطنين, كان ضربة أخرى لسياسة الإدماج.

و بتولي العسكريين السلطة في افريل 1955, و جد سوستيل نفسه معزولا, خصوصا بعد استقالة مساعديه.[4]

---

[1]- جويبة عبد الكامل: مرجع سابق، ص102.
[2]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص213.
[3]- نفسه، ص215.
[4]- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص410.

آراء مختلفة حول مصير المشروع الإصلاحي لجاك سوستيل:

- المؤرخ <شارل روبير آجرون>: يرى أن الوالي العام جاك سوستيل و قع في فخ جبهة التحرير, ذلك أن موجة القمع التي شنها, جعلت المتمردين يلتحقون جماعيا بالثورة.

- و ترى الباحثة الاجتماعية "جيرمان تيبون" أن مشاركة الشعب في الهجوم قد فاجأت بحجمها و عنفها قيادة المنظمة بحد ذاتها.

- و نقل الكاتب الفرنسي "روبير بارا" من جهته, عن عقيد فرنسي قوله: <لقد انتهى كل شئ, سنرحل بعد 05 سنوات, لقد سقط سوستيل في المنعرج>.

- و نقل"إيف كورييز" عن أحد المستوطنين, قوله بمرارة:<بعد 20 أوت انتهى كل شئ, لقد رأينا الفضاعة بعينها, رأينا ما يمكن أن يفعلوا ... تحريض ألاف الرجال و الزج بهم في المعركة بدون سلاح, يدفعهم تعصب الجهاد دفعا ... انتهى كل شئ. لا فسحة للأمل بعد 20 أوت.> [1]

و هكذا لم تفلح إصلاحات سوستيل, التي لم ينجز منها إلا الترر القليل جدا, و مرد ذلك تصدي الجبهة لها و رفض الشعب الجزائري, و كانت الضربة القاتلة هي أحداث 20 أوت 1955. و كذا معارضة الأوربيين المعمرين, الذين يملكون و سائل الضغط و المعارضة.[2]

ولمعالجة الوضع المتأزم، والبحث عن مخرج مشرف لحالة الانسداد السياسي والعسكري في الجزائر، سارع رئيس الحكومة الفرنسية إدقار فور إلى إصدار قرارين مفاجئين- لم يكن جاك سوستيل نفسه ينتظرهما- القرار الأول تمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي في 02 ديسمبر 1955، والقرار الثاني، كان تحديد تاريخ 02 جانفي 1956 موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية، لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي، وفي هذا السياق أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا تدعو فيه الجزائريين إلى مقاطعة الانتخابات.[3]

أسفرت حصيلة الانتخابات عن فوز الحزب الاشتراكي بقيادة "غي موليه" Guy.Mollet وذلك

[1]- محمد عباس: مرجع سابق، ص110.
[2]- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص72.
[3]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص221.

بحصوله على 52 مقعدا، فتبخرت آمال إدقار فور وجاك سوستيل في عهدة ثانية لحكومتـــهم، وفي 31 جانفي 1956 تم تكليف Guy.Mollet بتشكيل حكومة جديدة، وكان أول إجراء للرئيس هو تعيين الجنرال كاترو Catraux.

إن تعيين المقيم العام – كما يسمى – كاترو لم يحدث أي تغيير ملحوظ بالنسبة للوضـــعية الـــسياسية الجزائرية، فهو لم يأت بأي برنامج يسير على منواله، وكان معارضا لأي حوار مع " المسلمين الذين تمردوا على الحكم الفرنسي "، فأخذ يطبق الخطوط العامة للسياسة المعادية للقومية الجزائرية التي وضعها ســـلفه سوستيل.[1]

ولقد رفض المستوطنون إقالة جاك سوستيل الخادم الكبير لفرنسا في الجزائر والمدافع المتطرف عن الجزائر الفرنسية، فلم يجد Guy.Mollet، مخرجا لتهدئة الأوضاع سوى التراجع عن تعيين كاترو Catraux، وتنصيب " روبير لاكوست" Lacoste.robert على الجزائر في 09 فيفري 1956.[2]

[1]- مصطفى الأشرف: مصدر سابق، ص183.
[2]- جريدة المجاهد: ثورة الجزائر والاحتلال الفرنسي، العدد 4-11، 01-11-1957، ص1.

المبحث الثالث: مشاريع روبير لاكوست الإصلاحية (فيفري 1956–فيفري 1958).

المطلب الأول: الإصلاحات في عهد حكومة قي موليه:

لم تختلف إستراتيجية حكومة " قي موليه " عن تلك التي رسمتها الحكومات الفرنسية السابقة، فعلى المستوى العسكري، أولت حكومة قي موليه اهتماما أكبر، من خلال تدعيم المجهود الحربي وتقوية الإجراءات العسكرية القمعية منها والردعية، وهذا ما جاء به مرسوم 274/56 الصادر في 17 مارس 1956، ومرسوم آخر بمقتضاه منح وزير الدفاع " بورجيس مونوري " سلطات واسعة في اتخاذ أي قرار يعمل على مضاعفة تعداد القوات الفرنسية في الجزائر وتسخير كل الإمكانيات العسكرية للقضاء على جيش التحرير الوطني.[1]

وبذلك تكون حكومة " إدغار فور "، ثاني حكومة تسقط بعد حكومة " ماندیس فرانس " ليتم تعيين " غي موليه " الذي انتهج سياسة كانت قائمة على ثلاثة نقاط هي:

- وقف إطلاق النار.
- إجراء انتخابات حرة في إطار هيئة انتخابية موحدة.
- التفاوض مع من تعززهم الانتخابات في العملاء والنواب.[2]

وقد أعلن يوم 09 مارس 1956، بأنه يجب أن تسكت الأسلحة، من أجل تنظيم الانتخابات الحرة النزيهة في الشهور الثلاثة القادمة، بعد وقف أعمال العنف، وعاد ليعلن يوم 02 جوان 1956، بأنه لن يكون حل للقضية الجزائرية مثل الحل المغربي أو التونسي، أما المقيم العام بالجزائر " روبير لاكوست " فيصرح في 20 نوفمبر 1956، قائلا:" نحن في ربع الساعة الأخيرة، وعلينا أن لا نتسرع بتقديم إصلاحات سياسية".

وقد باشر " غي موليه " إستراتيجيته بجملة من الإصلاحات تمثلت في:

– إصدار مرسوم 12 أفريل 1956، الذي بموجبه تم حل المجلس الجزائري ونقل كافة صلاحياته

[1]- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص416
- ينظر الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية.ص223.
[2]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص225.

واختصاصاته للوزير المقيم.

- إصدار مرسوم 614-56 المؤرخ في 28 جوان المتضمن مجموعة من التعديلات السياسية والإدارية في الجزائر، حيث تم تعيين ولاة مفوضين لقبوا بـــ:

" المفتشين العموميين للإدارة المفوضة فوق العادة (IGAME)، على رأس المنـــاطق الإداريـــة الثلاثـــة: وهران، قسنطينة، الجزائر. وحدد المرسوم هؤلاء في التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها.[1]

- حل المجالس العمومية وتعويضها بلجان إدارية مؤقتة في انتظار الانتخابات.

- رفع العدد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي.

- تأميم صناعة الحلفاء.

- إعادة تنظيم القروض.

- إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام غلـــة الأرض بـــين المـــستأجر والمؤجر. وقد مس هذا الإجراء حوالي 155.000 خماس يشتغلون في حوالي 110.000 ملكية زراعية- العمل على توفير مناصب عمل للجزائريين البطالين.

كما راحوا يقدمون مختلف الإعانات المادية والمالية، كتعميم المنح العائلية، والتأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية، وتقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية وصلت إلى 150.000 فرنـــك، لسكان الأرياف من أجل تحسين سكناهم وأوضاعهم الاجتماعية.

أما على المستوى العسكري، فقد ازدادت الإجراءات القمعية العسكرية التي كانت لها تداعيات علـــى الوضعية الاقتصادية الفرنسية، مما أثار موجة من السخط بين الأوساط السياسية والشعبية، و لم تتوقـــف إلا بعد سقوط حكومة " غي موليه " في 21 ماي 1957.

كان " غي موليه " يهدف من خلال إصلاحاته إلى خنق الثورة وفصل الشعب عنها، إلا أن تطورات الأحداث وتصاعد وتيرة العمل الثوري لجيش التحرير الوطني حالت دون تحقيق ذلك.[2]

[1]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص ص227-228.
[2]- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص418.

لقد صرح رئيس الوزراء الفرنسي " غي موليه " أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، بأن فرنسا تواجه مجموعة من المشاكل، وقضية الجزائر هي أكثر المشاكل استعجالا، وأكد أن غرض فرنسا وإدارة الحكومة هو تحقيق مشاريع ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية وإدارية تخدم بالدرجة الأولى مصلحة الجزائر الفرنسية، فالحكومة الفرنسية تسعى – لتحقيق السلام في الجزائر –.

- تحرير جميع المضطهدين من قبل الإرهاب والمتمردين.
- تطوير الأنظمة تطويرا ديمقراطيا.
- تحقيق التعايش السلمي بين المجموعتين الجزائرية والفرنسية اللتين ربطها التاريخ إلى الأبد، فلن يسمح لهما بالانفصال.[1]
- ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- تحقيق المساواة السياسية التامة بين جميع سكان الجزائر.
- إعادة الأمن إلى نصابه وحماية الأرواح والممتلكات إلى جانب تحرير النفوس من الخوف.
- إصلاح الإدارة والوظيفة العامة.

كما صرح أنه لن يتأخر عن القيام بإجراءات عاجلة ضرورية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، خاصة تطوير منهاج الأشغال العامة، وتوزيع المواد الغذائية والمنتوجات بهدف مكافحة الفقر .

كذلك تولي الحكومة أهمية كبرى لتحقيق الإصلاح الزراعي، و ضمان سلامة ونزاهة الانتخابات، وزيادة صلاحيات البلديات، وتوسيع اختصاصات المجالس الانتخابية، وزيادة عدد الهيئات الفنية، وتحقيق اللامركزية الإدارية.[2]

وأثناء هذه المشاريع الاستعمارية، كانت القوات الفرنسية، تمارس أبشع أنواع القهر، وأقذر أشكال القمع الوحشي، حتى أنه ما من فترة كانت أكثر ثقلا على المجاهدين الجزائريين من فترة حكم الاشتراكيين، وعلى رأسهم الاشتراكي روبير لا كوست، صاحب الشعارات البراقة.[3]

[1]- بسام العسيلي: مرجع سابق، ص48.
[2]- نفسه، ص50.
[3]- جريدة المجاهد: 15-08-1957، العدد 9-3.

ومجمل ما حملته المشاريع الإصلاحية في هذه الفترة التي زامنت فترة حكم روبير لاكوست "فيفري 1956-15فيفري1958 " تمثل في:

1- التفريق بين مسلمي الجزائر- خاصة – والمغرب العربي- عامة من خلال التمييز بين (العرب المسلمين) و (مسلمي البربر) وفقا للنظرية الاستعمارية التي رافقت الاستعمار منذ بدايته.

2- محاولة السيطرة على عديد النقاط عن طريق الاشتراكية، وفقا لمخطط لاكوست الشهير.[1]

3- الوقوف موقف العداء من الوحدة العربية والجامعة الإسلامية وتخويف الدول الإسلامية من الوحدة العربية.

4- طرح المشاريع المختلفة لربط المغرب العربي- الإسلامي بالسيادة الفرنسية والتأكيد على مفهوم <الجزائر الحديثة>و<جزائر المستقبل>، لخلق كيان مميز عن الدولتين العربيتين الإسلاميتين المجاورتين المغرب وتونس.

5- محاولة ربط الجزائر بحلف الشمال الأطلسي، حتى تستفيد فرنسا من إمكانات الحلف وموارده للقضاء على ثورة < الأمر الذي دفع الحكومة المؤقتة فيما بعد لإعلان انسحاب الجزائر رسميا من حلف الشمال الأطلسي الذي قيدت به دون أخذ رأيها>.[2]

المطلب الثاني :روبير لاكوست: Robert Lacost.

مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية " C.G.I " قبل الحرب العالمية الثانية، أسس حركة تحرير شمال إفريقيا خلال الاحتلال النازي لفرنسا في الحرب العالمية الثانية – وممثلا للجنرال ديغول في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي 1944.[3]

تم تنصيب المقيم العام روبير لاكوست، أثناء حكومة غي موليه خلفا للمقيم العام كاتروا، حيث ناد لاكوست بالاندماج.

كما شغل منصب وزير الإنتاج الحربي في حكومة الجنرال ديغول، انتخب نائبا اشتراكيا لمنطقة دوردون

[1]- بسام العسيلي: مرجع سابق، ص68.
[2]- نفسه، ص69.
[3]- سعدي بزيان: مرجع سابق، ص110.

Dordogne 1946-1968، شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهوري الرابعة.[1]

شغل منصب مقيم عام خلال 3 حكومات متعاقبة صاحب مقولة :" الربع ساعة الأخيرة للقضاء على الثورة الجزائرية " وباءت تنبؤاته بالفشل ، يعتبر جلاد الجزائر الاشتراكي، أطلق شعاره المشهور:" يجب أن لا نقدم للثوار أي تنازلات، وألا نتسرع بتقديم إصلاحات سياسية".[2]

قاد حربا ضروسا ضد الجزائريين، وأنكر على الشعوب المستعمرة حقها في الاستقلال، قام بإرسال برقية في أفريل 1957 إلى اللجنة الراديكالية التي كانت تنوي زيارة الجزائر.[3]

خليفة سوستيل، المقيم العام، روبير لاكوست، حكم الجزائر لمدة طويلة، واستفاد من دعم غلاة الاستعمار والجيش الفرنسي، وأتى "براؤول صالان" قائدا للجيش الفرنسي بالجزائر، وكذا وزير الدفاع المتشدد "بورجيس مونوري"، ثم " أندريه موريس" الذي منح اسمه للحواجز المكهربة.

كذلك تنازل روبير لاكوست للجنرال " ماسوا" والمظليين، عن السلطات الخاصة التي تلقاها من رئيس الحكومة، التي تلقاها بدوره من البرلمان.[4]

المطلب الثالث: إصلاحات روبير لاكوست:

فيما يخص الإصلاحات، فقد راهن المقيم العام على المجالات الإدارية والتأسيسية، فقام سنة 1956 بإصلاحات إدارية شاملة، وكرس جهده في السنة التالية لإعداد مشروع يتعلق بتنظيم السلطات العامة في الجزائر وأنشئت أجهزة بديلة، إلى جانبها الأقسام الإدارية المتخصصة (S.A.S)، وفي الأرياف والأقسام الإدارية الحضرية (S.A.V)، في المدن وكذا إجراءات إدارية أخرى.[5]

كانت الأهداف المعلنة لهذه الإصلاحات، محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات إدارية متجانسة، وملائمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و في الواقع اندرجت الإصلاحات ضمن إستراتيجية مكافحة جبهة التحرير والقضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري، كما لجأ إلى إشراك عدد معتبر من

[1]- عبد القادر نور: حوار حول الثورة، ج1، تقديم: جنيدي خليفة، دار موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص531.
[2]- بسام العسيلي: مصدر سابق، ص64.
[3]- جريدة المجاهد: العدد 4-11، ثورة الجزائر والاحتلال الفرنسي، 1957/11/1.
[4]- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص73.
[5]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص222.

الأهالي في تسيير الشؤون المحلية وتولي مناصب في الوظيفة العمومية قصد تكوين " قـــوة ثالثـــة " مؤيـــدة لفرنسا.[1]

إن تحسين الأحوال الإدارية ومن ثمة إنشاء مشاريع اقتصادية واجتماعية من شأنه أن يسمح بكسب ثقة الجزائريين وإبعادهم عن جبهة التحرير الوطني، غير أن إصلاحات لاكوست أخفقت، وكان انضمام حزب البيان وجمعية العلماء رسميا إلى جبهة التحرير في أفريل ما جعل " الكتلة الفاعلة " في الشعب الجزائري تقف صفا واحدا ضد نظام الاحتلال، وقد أنهى هذا الانضمام " أسطورة القوة الثالثة واحتمال ظهور بـــاو داي جزائري بصفة نهائية ".

وأثناء منتصف سبتمبر 1956، أعترف لاكوست نفسه، " بأن شهر أوت كان، شهرا مؤلما ".[2]

وفي جوان 1957، جاء خليفة "غي موليه"، بورجيس مونوري، فأعلن أمام البرلمان في بيانه الحكومي، أنه سيشرع في إصلاح البنى السياسية الجزائرية، وتم ذلك بإيعاز من روبير لاكوست، الذي بدأ ومساعدوه في الحكومة العامة يعدون لمشروع سمي " القانون- الإطار " للجزائر، وتواصلت العملية في جويلية 1957 إلى ربيع 1958.

- مشروع الإطار La loi cadre 1957:

بتقديم "غي موليه" استقالة حكومته قام الرئيس الفرنسي " ريمي كوتي " Remé coty بتكليـــف " بروجيس مونوري " Bourgés Mounouru، الذي كان وزيرا للدفاع في حكومة غـــي موليـــه بتشكيل حكومة جديدة، ومنحت هذه الحكومة الثقة بـــ 240 صوتا ضد 194 صوتا، حيث أنها لم تأتي بجديد سوى تقديم مسودة مشروع قانون الإطار، الذي يهدف إلى إقامة نظام سياسي وإداري في الجزائـــر وسارعت الحكومة الفرنسية بهذا الإجراء محاولة منها التضليل الرأي العام العـــالمي وقبـــل إدراج القـــضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة.[3]

نص هذا القانون على تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم من 8 إلى 10 أقاليم ، كل واحدة منها تـــسيرها

[1]- الغالي غربي: مرجع سابق ، ص225.
[2]- محمد عباس: مرجع سابق، ص212.
[3]- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص425-426.

جمعية منتخبة في إطار الهيئة الواحدة، وهذه الجمعية تنتخب مجلس الحكومة فيرأسها ممثلا في الجمهورية الفرنسية في الجزائر العاصمة، وينشئ برلمان فدرالي له صلاحيات التنسيق بين مختلف الأقاليم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وتحتفظ الجمهورية الفرنسية بمجالات الدفاع والقضاء.[1]

كما جاء في هذا القانون أن السياسة الفرنسية في الجزائر متميزة بالإدارة العميقة والمحددة بتسهيل الوصول إلى الحياة المدنية.

ظهر هذا القانون في 05 فيفري 1957 وأصبح يسمى بقانون الجزائر الإطار **La loi cadre de l'Algérie**، حيث قسم هذا القانون على مجموعة من المواد تنص في خطوطها العريضة على ما يلي:

- تقسيم الجزائر إلى عدة مقاطعات وأقاليم ترابية، تتمتع بإدارة ذاتية وأن الجمهورية الفرنسية تكفل الشخصية الجزائرية وتعتبرها متميزة وقائمة بذاتها.

- فرض تمثيل الأقليات في مختلف المجالس الإقليمية.

- يمكن بعد سنتين من تطبيق قانون الإطار أن تنشأ في الجزائر، أجهزة فدرالية دون المساس بالاستقلال الذاتي للإقليم، إذا ما اتخذت الجمعيات الإقليمية قرارات بذلك.

- ضمان الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين والمواطنات بدون التفرقة في الجنس أو الدين أو الأصل.[2]

إن مضمون هذا القانون، يعني أن الجزائر أرض فرنسية، حيث هدف إلى تقسيم الجزائر إلى أقاليم منفصلة، تحطيما لوحدة الوطن الجزائري ومضاعفة مشكلة الهوية الجزائرية ويبدو أن عبارة "فرّق، تسد" هي شعار واضعيه.[3]

* ردود الفعل على مشروع الإطار La loi cadre 1957:

أثار هذا المشروع غضب أوربيي الجزائر وقلق اليمين الفرنسي، فرفضت الجمعية الوطنية الفرنسية المصادقة عليه بتاريخ 30 سبتمبر 1957، مرغمة " بورجيس مونوري " على تقديم استقالة حكومته،

[1]- محمد عباس، مرجع سابق، ص75.
[2]- الغالي غربي، موجع سابق، ص226.
[3]- نفسه، ص226.

وبعد فراغ سياسي دام أكثر من شهر اختير " فليكس جايار " Felix Gaillard لتشكيل حكومة جديدة، واضطر روبير لاكوست إلى إرضاء المعارضين له، بإدخال تعديلات على المشروع، فنال الموافقة في 29 نوفمبر 1957، ورغم تزكية برنامج حكومة، فليكس جايار، إلا أن معارضة المعمرين كانت واضحة، لأن القانون يتيح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي مع المستوطنين.[1]

وجاء أخطر تحدي لحكومة " فيليكس جايار "، هو إصرار قادة الجيش الفرنسي على ربح الحرب الدائرة في الجزائر، حيث قام الجيش الفرنسي يوم 08 فيفري 1958 بشن هجوم جوي على : "ساقية سيدي يوسف " التونسية دون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية، وقد أثارت هذه الغارة ردود فعل عالمية، وفرنسية مما عجل بإسقاط هذه الحكومة يوم 15 أفريل 1958.[2]

وبذلك تكون حكومة " فليكس جايار " آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الرابعة، باعتبار أن حكومة " بيير فليمان " Pierre Flimin تكونت في فترة توالت فيها هزائم الجيش الفرنسي الاستعماري أمام قوة جيش التحرير الوطني وقوة حجة جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية، هذا ما أدى إلى اشتداد غضب أوربيي الجزائر، وكبار ضباط الجيش الفرنسي في 13 ماي 1958 ونادوا بعودة الجنرال ديغول إلى الحكم، وهذا ما حدث يوم 01 جوان 1958.[3]

وفي هذه الظروف المتأزمة، اعتلى الجنرال ديغول، عرش الجمهورية الخامسة، وتفاءلت الغالبية من الفرنسين به أملا في إنهاء حرب الجزائر.

[1]- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص76.
[2]- الغالي غربي: مرجع سابق، ص 239-240.
[3]- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص427.
ينظر، بسام العسيلي: الاستعمار الفرنسي (في مواجهة الثورة الجزائرية).

الفصل الثاني:استيراتيجية الجمهورية الخامسة للقضاء على الثورة الجزائرية 1958م

المبحث الأول:عودة ديغول إلى السلطة

المطلب الأول:ضعف الجمهورية الرابعة

المطلب الثاني:انقلاب 13 ماي1958م

المطلب الثالث:تعريف شارل ديغول

المبحث الثاني:سياسة ديغول

المطلب الأول:الإصلاحات التأسيسية و الاقتصادية و الاجتماعية

*الإصلاحات التأسيسية

*الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية

المبحث الثالث:مشروع قسمطينة أكتوبر 1958م

المطلب الأول:أقسام مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م

المطلب الثاني:أهداف مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م

*الأهداف المعلنة(الظاهرية) *الأهداف الخفية(الباطنية–خلق قوة ثالثة)

المبحث الرابع:مصير مشروع قسنطينة و المواقف المختلفة منه

المطلب الأول:مصير مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م

المطلب الثاني:المواقف المختلفة من مشروع قسنطينة اكتوبر1958م

*موقف الطرف الجزائري

*موقف الطرف الفرنسي و المعمرين الاوربيين

المبحث الأول: عودة ديغول إلى السلطة.

المطلب الأول: ضعف الجمهورية الفرنسية الرابعة.

تميزت الجمهورية الفرنسية الرابعة الممتدة من أكتوبر 1946م إلى غاية سبتمبر 1958م، بهشاشة مؤسساتها وضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها، داخليا وخارجيا. وكثرة الأزمات خاصة منذ اندلاع حرب التحرير في الجزائر، وبلغت تلك الأزمات ذروتها في ربيع 1958م.

وبعدما منيت سياسة الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة بالفشل الذريع في القضاء على الثورة التحريرية، سارعت باستعمال الورقة السياسية الأخيرة، وهي مجيء ديغول إلى الحكم، ليأخذ بزمام الأمور ويتخذ إستراتيجية جديدة لهدم كيان الثورة الجزائرية ودحرها.[1]

إن نظام الحكم الذي قام في فرنسا طيلة حياة الجمهورية الرابعة من الأسباب الأساسية في ضعفها وعدم استقرارها السياسي، لقد اعتبر الجنرال ديغول أن أسباب ضعف الجمهورية الرابعة، راجع إلى مشكل في المؤسسات وليس في الأشخاص، متهما "نظام الأحزاب" أو " نظام الجمعية".

كذلك نتيجة تزايد ضغط الأوراسيين في الجزائر على السلطة الفرنسية والدليل على ذلك، أن فرنسا وخلال 12 عاما، تعاقب على حكمها 17 رئيسا للحكومة، شكلوا 24 وزارة، تخللتها فترات من الشغور، دامت في بعض الأحيان عدة أسابيع.[2]

كل هذه الأمور قادت الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى الانهيار المحتم وسقطت الحكومة، ودخلت فرنسا في فترة شغور السلطة دام 28 يوما، إلى غاية 13 ماي الذي حمل معه مستجدات كثيرة وهامة في الساحة الفرنسية، حاضرا ومستقبلا، وكان منعرجا كبيرا من التاريخ السياسي الفرنسي الحديث.[3]

---

[1]- محمد صايكي: مذكرات، شهادة ثائر من قلب الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص65.
[2]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص81.
[3]- نفسه، ص85.

المطلب الثاني: انقلاب 13 ماي 1958م.

إن انقلاب 13 ماي 1958 كان منعرجا حاسما في التاريخ السياسي الفرنسي الحديث، حيث أن يوم 08ماي 1958، كانت قد أعدت قادة الجمهورية الرابعة تشكيلة حكومية جديدة، لكنها لم تنجح، ويوم 10 ماي 1958 هرب روبير لاكوست من الجزائر إلى فرنسا.

وبسرعة فائقة تطورت الأحداث في الجزائر وتشكلت لجنة الآمن الوطني في الأوربيين المناهضين لأية حكومة يرأسها "فليملان".[1]

كان انقلاب 13 ماي 1958 عبارة عن شبكة معقدة من المؤامرات حيث اختلفت أهداف هذا الانقلاب، باختلاف القائمين عليه، غير أن أثارها تضافرت وصبت في اتجاه واحد، احدث الانقلاب.

كما أنها تعتبر فترة 13 ماي 1958 فترة الغموض والاضطراب التي سادت في الجزائر وفي فرنسا منذ سقوط حكومة فليكس جايار Félisc Gaillard في 15 افريل إلى غاية عودة ديغول.[2]

وفي 23 ماي 1958 استولى العسكريون على السلطة في كورسيكا، وهددوا الحكومة بالاستيلاء على فرنسا ذاتها، في هذه الحالة تأكد أعضاء الحكومة أن تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول هو المخرج الوحيد للازمة.[3]

وفي يوم 28 ماي 1958 اصدر ديغول بيانا، قال فيه بأنه بدا يجري الاتصالات لتكوين حكومة جمهورية خامسة. وبهذا قد أعلن يوم 01 جوان 1958، رسميا ونهائيا عودة الجنرال ديغول إلى الحكم، وقد تم اختيار 13 ماي لأنه اليوم الذي كان محددا لتصويت الجمعية الفرنسية، على رئيس الحكومة الجديد، بيير فليملان، الذي عينه رئيس الجمهورية، روني كوتي، يوم 09ماي بعد فشل مسابقيه، ورفض في لجزائر.

[1]- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص429.
[2]- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص85.
[3]- عمار بوحوش: نفسه، ص429.

المطلب الثالث: تعريف شارل ديغول.

ولد شار ديغول في مدينة ليل Lille بشمال فرنسا، 22 نوفمبر 1890، من عائلة متدينة ليبرالية مثقفة، نشأ في وسط عائلي محافظ، وهو ثالث طفل من بين إخوة، لأب عمل كأستاذ في التعليم الكاثوليكي، وكان لهم دور مهم في تربية ابنه شارل لدى الإخوة الجزويت، في سنة 1908، اتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سيرSaint Cyr وحصل على الرتبة الثالثة بين زملائه في دفعته، عين ضمن الكتيبة الثالثة والثلاثين للمشاة، تحت قيادة العقيد بيتان Pétain .[1]

تأثر منذ صباه بقراءة ديكارت، برغسون، وقد وقع أسيرا لدى الألمان في الحرب العالمية الأولى، ثم أطلق سراحه، وشارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفيتية سنة 1920، درس التاريخ العسكري وعين عضوا في وزارة المارشال بيتان ثم عضو قيادة الأركان الفرنسية في بيروت (1929-1931) عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عين قائدا لفرقة، ثم كاتبا للدولة مكلفا بالدفاع الوطني في 06 جوان 1940.[2]

هو الذي وجه نداء، بعد هزيمة فرنسا سنة 1940، إلى الفرنسيين يطلب منهم فيه، أن يجددوا الكفاح ضد النازية.

ولما أيده الفرنسيون المقيمون في هذه المستعمرات، لم يبقى حسب ظنه، إلا الإدماج هذه الأقطار، في فرنسا، وتجنيد الأهالي في الحرب.

وعندما نتصفح مذكرات ديغول نجده لا يتم ولا مرة واحدة بأخذ رأي السكان الأصليين، أو تقديم معاهدات واضحة، كما نجده دائما يعتبر فرنسا مجسمة في شخصه، ومن ثمة فهو لا ينتظر من أبناء المستعمرات إلا خصلة واحدة، هي الولاء لفرنسا، أما أن يكون لهذه المستعمرات تاريخ، وان تكون لها ذاتية خاصة وإرادة مصممة على استرجاع سيادتها فذلك ما يجهله ديغول، ولا يريد أن يعرفه.[3]

---

[1]- عبد القادر خليفي: سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته، (د.د)، (د.ت)،ص219.
[2]- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص94.
[3]- جريدة المجاهد، نفس العدد، نفس المقال.

المبحث الثاني: سياسة ديغول.

موقف الطرف الجزائري من عودة ديغول إلى سدة الحكم:-

لقد غلب على موقف جبهة التحرير الوطني، الحذر والترقب من عودة الجنرال شارل ديغول إلى الحكم، في أعقاب 13 ماي 1958، الذي أطاح بالجمهورية الرابعة ونظامها البرلماني المتهافت.

فالثوار بصفة عامة، كانوا على دراية بقمة الرجل التاريخية والعسكرية ومكانته لدى شعبه وفي المعسكر الغربي قاطبة، لذا كانوا يتوجسون أن تؤدي عودته إلى:-

- توحيد الفرنسيين من جديد ضد ثورة الجزائر واستقلالها.[1]
- رفع معنويات الكولون وجيش الاحتلال الفرنسي العامل بالجزائر.
- تجنيد حلفاء فرنسا لمضاعفة تأييدهم السياسي والدبلوماسي والعسكري.

وفي يوم 04 جوان 1958، وبعد أربعة عشرا عاما، بما فيها أربعة أعوام من الحرب، خطب الجنرال ديغول في مدينة الجزائر، ليكرر قوله من جديد:<< إني أسجل هذا باسم فرنسا وأصرح أن فرنسا من اليوم فصاعدا تعتبر سكان الجزائر كلهم ينتمون إلى طبقة واحدة. ومعنى هذا انه لا يوجد إلا فرنسيون كاملون لهم حقوق واحدة وواجبات واحدة. ومعنى هذا انه يجب فتح ميادين كانت مغلقة في وجه عدد كبير>>.[2]

ومعنى هذا انه يجب الاعتراف بالكرامة للذين كانت كرامتهم محل شك، وانه يجب أن تضمن وطنا للذين قد يشكون في أن لهم وطن. وعقب التصريحات الأولى للجنرال ديغول خلال زيارته للجزائر ابتداء من 04 جويلية، حيث غلب التشاؤم على ردود جبهة التحرير فقد رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن ديغول:-

- سد الطريق أمام الحل التفاوضي على أساس الاستقلال.
- يتحمل بذلك مسؤولية استمرار الحرب، واحتمال توسعها إلى كامل شمال إفريقيا.[3]

[1]- محمد عباس: مرجع سابق، ص256.
[2]- جريدة المجاهد، 14-06-1958، سياسة ديغول بين الأمس واليوم، خطاب 5 جوان 1958.
[3]- جريدة المجاهد، العدد 1958.14.06/25.

شكل وصول ديغول إلى الحكم، نقلة جديدة في السياسة الفرنسية سواء اتجاه جبهة التحرير الوطني من جهة أو اتجاه الجماهير الشعبية الجزائرية من جهة أخرى، إذا كان يعد في نظر الفرنسيين الشخص الوحيد القادر على حل القضية الجزائرية والأمل الوحيد لإخراج البلاد من هذا المأزق.[1]

لقد طالب الجنرال ديغول من الجمعية الفرنسية صلاحيات استثنائية واسعة بهدف إنقاذ من الأزمة الناتجة عن الضربات الموجهة للثورة التحريرية، وقد ارتكز اهتمامه خلال سياسته المطبقة في الجزائر على مبدأ الأخوة Fraternité، التي تدخل بدورها في الإطار العام لسياستها القائمة على فكرة الجزائر فرنسية L'Algérie française.[2]

إلا انه رغم المشاكل الاقتصادية التي كانت تواجه فرنسا فقد الجنرال ديغول بان جوهر الأزمة الفرنسية، هي المشكلة الجزائرية، لذا انتهج سياسة الحل المرحلي، ومن بين مشاريعه قانون اقتصادي حربي لتهيئة الأوضاع من اجل امتصاص شراسة ضباط الجيش والمعمرين بالجزائر مستعينا بالعمليات التنشيطية الكبرى، كذا الحد من غرور قادة الثورة حسب اعتقاده، بالإضافة إلى وضع مخططات شملت الميادين: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.[3]

ومنذ تولي ديغول الحكم في 01 جوان 1958، وضع بنفسه وشخصيات خطة للقضاء على الثورة ترتكز على دعائم أساسية:-

- التنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني، وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار ما يسمى بمشروع قسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958.
- إيهام الرأي الفرنسي والعالمي بالجنوح إلى السلم قصد الحد من الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني لدى هيئة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

وفي 23 أكتوبر 1958 عرض على جيش التحرير الوطني ما يسمى بسلم الشجعان.

---

[1]- صورية بلهادف: مظاهرات 11 ديسمبر1960 بين الذاكرة والتاريخ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص65.

[2] -http//www.m. mougahidine- dz/ histoire/ événement.

[3]- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والدافع(1954-1962)، تر:- كمل قيصر واعر، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1998، ص176.

- إعادة تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسلحة، مع أمره بتكثيف العمليات العسكرية الهجومية وبهذا استدعى الجنرال ((سالان)) كقائد عام للقوات المسلحة و((بول دولوفريي)) كمندوب عام لفرنسا في الجزائر.[1]

و لم يكن الجنرال ديغول بعيدا عن الأحداث الحاصلة بالجزائر، حيث عمل بعد تنصيبه على الاطلاع على حقيقة ما يجري بالجزائر من خلال القيام بجولات استطلاعية قادته إلى العديد من المدن الجزائرية مثل: الجزائر العاصمة، مستغانم، قسنطينة، عنابة وبدا جولة الزيارات في 04 جوان 1958 وتميزت هذه الزيارات بإلقاء مجموعة من الخطابات تظهر تنوعا واختلافا في نظرة الجنرال ديغول نحو القضية الجزائرية، حيث برز بادئ الأمر مناصرا لبقاء فكرة الجزائر فرنسية[2]، حيث دعا الفرنسيين والجزائريين إلى استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة وذلك يوم 28 سبتمبر 1958.

المطلب الأول: الإصلاحات التأسيسية ،الأقتصادية و الأجتماعية .

ليست الإصلاحات وليدة العهد الديغولي، فقد أصبحت منذ 1955 حديث الساعة، جاك سوستيل Jacqnes Sonstelle، وربير لا كوست Ribert hacinste كانت لهما كما رأينا مشاريع في هذا المجال. ولكن هناك فروق بين العهدين إذ حيث الظروف التي جرت فيها الإصلاحات والجهود المبذولة لتحقيقها، والنتائج المنتظرة منها، وفي نسبة الانجاز. ونظرا لضعف السلطة فان غالبية المشاريع ظلت رهن الإدراج و لم يتم حتى الشروع في تنفيذها.[3]

لقد تعرض الجنرال شارل ديغول في مخططه وسياسته إلى الإصلاحات على اختلاف مضامينها، فاقترح إصلاحات تأسيسية، وإصلاحات مست الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

- **الإصلاحات التأسيسية:**

تضمنت هذه الفئة سلسلة من الإجراءات والتعليمات التي صدرت في فترات مختلفة من اجل"جزارة" الإدارة الفرنسية وفتح أبواب الوظيفة العامة أمام المسلمين، وتضمنت كذلك تعديلات في

[1]- محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 129-130.
[2]- صورية بلهادف: مرجع سابق، ص 65-66.
[3]- نفسه، ص117.

نظام الانتخابات، فالغي ديغول نظام الهيئتين كما رأينا في جوان 1958، وأعلن في 03 أكتوبر بقسنطينة عن ثلثين من المقاعد المخصصة في البرلمان الفرنسي لممثلي الجزائر ستكون إجباريا لنواب مسلمين.[1]

طيلة هذه الفترة كان ديغول، يؤكد أن الانتخابات ستكون " حرة وأمينة" وأنها مفتوحة لجميع التيارات القائمة في الساحة الجزائرية، ما عدا "المحظورة منها"، بصرف النظر عن برامجها وموقفها من" وضع الجزائر ومستقبلها السياسي"، ومن هذه التعليمات الرسالة التي وجهها يوم 14 أكتوبر 1958 إلى صالان بمناسبة التحضير للانتخابات التشريعية، جاء فيها: <<لا أريد الغش وأصناع انتخابات مجاملة لهذا أو ذاك أو للبرهنة على صحة هذه السياسة أو تلك>>.[2]

وفي الواقع لم تسجل تلك الانتخابات أي اختلاف عن سابقاتها في ما يتعلق بتصرفات الإدارة والجيش، الانتخابات التشريعية التي جرت في 30 نوفمبر 1958 تميزت بنسبة عالية من المقاطعة وأسفرت عن فوز ساحق لأنصار الاندماج، أما أعضاء النخبة والوطنيون المعتدلون الذين تمناهم ديغول فقد امتثلوا لأوامر الجبهة بعدم الترشح و ابعدوا من القوائم التي تسيطر عليها قادة الاستعمار في الانتخابات البلدية التي جرت خلال شهر افريل 1959، كان الفرق شاسعا أيضا بين الرغبات والواقع.[3]في عدد كبير من بلديات الأرياف، لم تجرى الانتخابات أصلا لأنها كانت فارغة من سكانها الذين غادروها بعد أن تحولت إلى مناطق محرمة، باتجاه المدن أو إلى مناطق أخرى.

وهكذا سقط الرهان الديغولي، من اجل ظهور لجنة سياسية معتدلة يمكن التفاهم معها حول المستقبل، وبفعل هذه الظروف لم يبق حيز وسط بينهما، أي بين الجيش الفرنسي وجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني. و لم تنجح السياسة القائمة على مبدأ الجزائر فرنسية L'Algérie française وفي هذا المقام، صرح فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة قائلا:<<أن العشرة ملايين من الجزائريين لن يكونوا فرنسيين يا ديغول اللهم إلا إذا أصبحوا عشرة ملايين من الجثث>>[4]

[1]- محمد عباس: مرجع سابق، ص624.
[2]- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع(1954-1962)، مرجع سابق، ص176.
[3]- شارل ديغول: مذكرات الأمل(1958-1962)، تر: سموحي فوق العادة، مراجعة احمد عويدات، ج4، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص77.
[4]- جريدة المجاهد: سياسة ديغول بين الأمس واليوم، 1958.14.06. العدد 08/25.

- **الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:**

لم يكن ديغول أول من تحدث عن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وكانت المشاريع التي وضعت في عهده قد أعدت بالاستناد إلى الدراسات والخطط التي كانت مصالح روبير لاكوست، قد وضعتها في إطار ما يسمى" الأفاق العشرية للتنمية الاقتصادية للجزائر"، وشرع في تنفيذ البعض منها لكن الإصلاحات تميزت هذه المرة بان ديغول ألقى بكل ثقله في الميزان من اجل إنجاحها، وخصص لها إمكانيات كبيرة بالمقارنة مع أسلافه.[1]

بدا الحديث عن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في عهد ديغول يوم 03 جويلية 1958 في الكلمة التي ألقاها بإذاعة الجزائر وأعلن فيها عن "مخطط التجديد" للجزائر، وظلت من المواضيع الأساسية في خطبه وندواته الصحفية، إلى غاية صيف 1959.[2]

صادفت الانطلاقات الكبرى للإصلاحات يوم 03 أكتوبر 1958 وفي الخطاب الذي ألقاه في الساحة لايريش، في عاصمة الشرق الجزائري، وأعلن فيه المحاور الكبرى للخطة الخماسية الممتدة حسب توقعاته من 1959-1963 والتي عرفت باسم" مخطط قسنطينة".[3]

وفي خطاب ألقاه يوم 05 جوان 1958، خطب الجنرال ديغول في مدينة الجزائر من اليوم فصاعدا تعتبر الجزائريون كلهم ينتمون إلى طبقة واحدة. ومعنى هذا انه يجب الاعتراف بالكرامة التامة.

في إطار الجزائر فرنسية، كما صرح قائلا:-<<أننا كلنا فرنسيين كاملون يجمعنا قسم واحد، وسنبرهن على ذلك في اجل لا يزيد عن ثلاثة أشهر خلال الفرصة الحاسمة التي يستطيع فيها جميع الفرنسيين بما فيهم العشرة نفس الاعتبار الذي يمنح للأصوات الأخرى.[4]

[1]- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص120.
[2]- شارل ديغول: مصدر سابق، ص78.
[3]- عمار بوحوش: مرجع سابق، ص435.
[4]- جريدة المجاهد: خطاب 5 جوان1958، العدد 8/25،.1958.14.06.

المبحث الثالث: مشروع قسنطينة Plan de Constantine أكتوبر 1958.

بعد أن فشلت كل المخططات الاستعمارية لتصفية الثورة، لجأ ديغول إلى خطة جديدة، لعله يحقق بها ما فشل غيره فيه، حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم، تأتي بخطة تتزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها، بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من اجل إصلاح وضعه الاجتماعي تحت ظل الاستعمار، وهذا ما كان يدعيه ديغول، حيث انه لدى زيارته لقسنطينة أعلن عن الرقي الاجتماعي والاقتصادي، كما فعل زملاءه السابقون.

وتمثلت خطة ديغول في مشروع قسنطينة الذي جاءت به قريحته، حيث تم تعريف المشروع كما يلي:-

- حسب << مسعود مجاهد>> : <<هو مجموعة الوعود الإصلاحية التي وردت في خطاب ديغول الذي ألقاه بقسنطينة في يوم الجمعة 30 اكتوبر1950، وذلك أثناء زيارته للجزائر بعد تزيفيه للاستفتاء على الدستور الجديد>>[1]

وقد خطب ديغول في مدينة قسنطينة قائلا: <<...إني ادعوا الجزائر إلى اخذ حصتها من الحضارة التي تستطيع أن تجلب العزة والراحة للإنسان...>>.

وأضاف قائلا:<<...ها أنا قد جئتكم أيتها الجزائريات والجزائريون لأوضح لكم المستقبل الذي تدعوا فرنسا إليه، انه مستقبل ينطوي على إحداث انقلاب كلي يشمل هذه البلاد الحية الباسلة..>>.[2]

يعتبر مشروع قسنطينة مشروع اقتصادي، اجتماعي ثقافي دبلوماسي طموح، واعد، ولكن مبني على أساس المكر والخداع، المراوغة والتضليل، وقلب الحقائق والقفز على المطلب الأساسي للشعب الجزائري، المتمثل في حق تقرير المصير والاستقلال التام للوطن الجزائري ولشعبه الذي لم يكن في يوم من

[1]- مسعود مجاهد: الجزائر عبر الأجيال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر(د.ت)، ص665.
[2]- محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص180

الأيام شعبا فرنسيا ولكنه شعب محتل من طرف السلطات الفرنسية ويكافح من اجل التخلص من هذا الاحتلال الأجنبي الغريب عنه.[1]

إن مشروع قسنطينة لم يدخل في إطار فكرة سياسية للجنرال ديغول وإنما كان يخفي وراءه أهدافا ستتضح عندما نتكلم عن المشروع وعن أهدافه، ومضامينه وكذا الغوص في تفاصيل هذا المشروع الذي ينظر إليه على أساس انه مشروع اقتصادي اجتماعي.[2]

جاء مشروع قسنطينة بناءا على تصريح من طرف الجنرال ديغول في 03 أكتوبر 1958 الذي كان يهدف من وراءه إلى ضمان إخراج الجزائريين من دائرة التخلف، هذا ظاهريا، بينما كان الهدف الحقيقي، محاولة تغيير أوضاع المسلمين الجزائريين من خلال مخطط لمدة خمس سنوات، حيث يعد تغييرا جذريا اقتصاديا واجتماعيا.

وكان ظن ديغول أن مشكلة الجزائريين اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى ولهذا فان وسيلة الإصلاح هذه ستكون الضربة القاضية التي ستلحق بالثورة والثوار الهلاك والسقوط المؤكد.[3]

إن مشروع قسنطينة لم يكن مشروعا للتنمية الاقتصادية، إنما هي قبل كل شيء برنامج سياسي غايته المعلنة، هي إنشاء طبقة جديدة متوسطة كدعم اجتماعي لقوة ثالثة.[4]

وقد تم وضع الخطوط العريضة لمشروع قسنطينة، بعد تقارير اقتصادية، أجمعت كلها على أن الوضع الاقتصادي في الجزائر تتحدد طاقته بعاملين اثنين:

- أولهما: إحداث مناصب شغل مكثفة.
- وثانيهما: تنشيط وتيرة التنمية بمعدل مشاريع تفوق النمو الديمغرافي، وهذا ما تعكسه الخطوط الرئيسية للمشروع، التي أعلن عنها في خطابه بقسنطينة من خلال مخططه الخماسي الهادف إلى تحويل الجزائر المتخلفة إلى امة حظرية.[5]

---

[1]- محمد لحسن ازغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص193.
[2]- عبد القادر نور: حوار حول الثورة، ج2، تقديم خليفة جنيدي، موضم للنشر، الجزائر، 2009، ص73.
[3]- عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص13.
[4]- جريدة المجاهد: العدد 51، 1959/09/29، مشروع قسنطينة وضرورة التنمية الاقتصادية.
[5]- علي كافي: مذكرات الرئيس على كافي(1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر(د.ت)، ص119.

فالبرنامج كان يشمل 234 منشاة اقتصادية يتم انجازها في ظرف سنتين ونصف، ثم إن هذا المشروع قد كان مشروع خماسيا وذلك خلال خمس سنوات (05)، أي ما بين (1958-1963) وله توقعات عشرية، والوظائف المقررة لهذه المدة 390 ألف وظيفة. بالنسبة لتمويل المشروع، قررت السلطة الفرنسية أن تساهم في مجمل رأس المال بنسبة 40% وتساعد في مجمل الأجور التي تدفع للعاملين بهذا المشروع بنسبة 35% خلال الخمس سنوات أي أن السلطات الفرنسية تساهم من البداية إلى أن يتم نجاح المشروع والبقية تعتمد فيها على تمويل رؤوس الأموال الفرنسية <<وكذلك بالنسبة للقطاعات العامة الفرنسية والجزائرية>>.[1]

المطلب الأول: أقسام مشروع قسنطينة أكتوبر 1958.

إن مشروع قسنطينة كمشروع اقتصادي ينقسم إلى خمسة أقسام:

1- المشاريع الصناعية الاقتصادية:

وينقسم إلى قسمين، قسم للصناعات الثقيلة، وقسم للصناعات الخفيفة بالنسبة للمشروع الخاص بالصناعات الثقيلة: وهو إنشاء مصنع للحديد والصلب بعنابة، ثم مجموعة أخرى من المصانع تتعلق بالصناعة البترو كيماوية، وكذلك عجلات المطاط ومصنع للفوسفات.[2]

أما بالنسبة للصناعة الخفيفة فتتمثل في الصناعة الغذائية والنسيج ومواد البناء إلى غير ذلك، حيث قدمت إلى هذا القسم الصناعي كل التسهيلات والامتيازات في الإعفاء من الضرائب، والتعهد بالتعويضات في حالة إصابتها بأضرار من جراء الحرب.[3]

2- القسم الفلاحي والزراعي: ويتمثل في:-

توزيع 25 ألف هكتار على الفلاحين، وتؤخذ هذه الكمية بالشراء من ممتلكات الشركتين الفرنسيتين، شركة"جنب فوزاي"، والشركة الجزائرية، وممتلكات هاتين الشركتين بعمالة قسنطينية، حيث

[1]- عبد القادر نور: مرجع سابق، ص77.
[2]- نفسه، ص74.
[3]- كنزة اوشن، وأمال حبيلة: مرجع سابق، ص29.

تملك الشركة الأولى 80 ألف هكتار في عمالة قسنطينة، وتملك الشركة الثانية 100 ألف هكتار بنفس العمالة، كما تؤخذ بقية المساحة بالشراء من المعمرين وأيضا من الأراضي التي تستصلح.[1]

3- **القسم الخدماتي**: ويتمثل في:-

- إحداث 400 ألف وظيفة جديدة لفائدة المسلمين مع تخصيص 10 وظائف والخدمات العمومية(الإدارة، القضاء، الجيش، التعليم) في فرنسا للعنصر الجزائري المسلم.[2]
- تسوية المرتبات والأجور في الجزائر مع مرتبات وأجور فرنسا.[3]

4- **القسم الاجتماعي**: ويشمل على:-

- تحسين شروط حياة المسلمين وذلك ب:

- تامين المدارس لثلثي الأطفال المسلمين الذين هم في العمر المدرسي.[4]
- فتح مدارس لاستيعاب مليون ونصف طفل ورفع أجور العمال.

وحسب برنامج ديغول هذا الخاص بالتعليم الذي يهدف إلى فتح أبواب المدرسة الفرنسية، واسعة أمام الأهالي الجزائريين، فمثلا حسب الإحصاءات في سنة 1957م، اوجد العساكر الفرنسيون في قرى وأرياف الجزائر، حوالي 300 قسم متنقل، كان يتردد عليها حوالي 25 ألف تلميذ من الأهالي الجزائريين، وان حوالي 418 عسكري كونوا تكوينا سريعا لهذا الغرض.

وفي سنة 1959م تتكلم الإحصائيات عن 12 ألف جندي فرنسي كانوا يدرسون اللغة الفرنسية إلى 75 ألف تلميذ جزائري.[5]

- تحسين المرافق الصحية.[1]

---

[1]- مسعود مجاهد: مرجع سابق، ص655.
[2]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وأفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2000، ص251.
[3]- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص202.
[4]- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص20.
[5]- عمار هلال: ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 126-127.

- بناء 200 ألف مسكن الإيواء مليون شخص.
- بناء ألف قرية.

5- **القسم السياسي**:وتمثل في:-

- فتح الباب للجزائريين في المناصب العليا في الدولة الفرنسية بنسبة 10%سواء في القضاء أو التعليم أو حتى الإدارة.

وذكر ديغول أن الجزائر ستنتخب ممثليها بنفس الشروط التي تتم فيها الانتخابات في فرنسا حين قال: <<في ظرف شهرين تنتخب الجزائر ممثلها حسب الشروط نفسها التي تتم فيها الانتخابات في الوطن الأم، لكن يجب على الأقل أن يكون الثلثان ممثلي الجزائريين مواطنين مسلمين>>[2]

- كما أن التطور الحقيقي للجزائر يجب أن يكون مرتبطا بفرنسا.

وقد انفق ديغول على هذا المشروع أزيد من 2000 مليار فرنك فرنسي لاسترجاع السلم ويذكر "علي كافي" في مذكراته سبب اختيار ديغول لمدينة قسنطينة لإعلان مشروعه الاقتصادي، وهذا لعدم وجود المعمرين في قسنطينة بالكثرة التي هم عليها في ولايات الغرب خاصة وهران. كما أنها كانت مركز تجمع جيش العدو من هذه المنطقة انطلقت الثورة بقوة ومنها كان الهجوم 20 أوت 1955م.[3]

هذا بالإضافة إلى احتوائها على نسبة عالية من البطالة، كما أنها تعتبر مركزا هاما لنشاط الحركة الوطنية خصوصا الحركة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين.

المطلب الثاني: أهداف مشروع قسنطينة أكتوبر 1958.

كان لمشروع قسنطينة أهداف سعى الجنرال ديغول لتحقيقها، حيث أن هذه الأهداف كانت تتراوح ما بين أهداف ظاهرية معلنة وأهداف باطنية خفية سعى ديغول لتحقيقها بعد فشل العمليات العسكرية.

---

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، وزارة المجاهدين(د.ت)، ص273.
[2]- محمد الميلي: مرجع سابق، ص180.
[3]- علي كافي: مصدر سابق، ص 119-120.

أ- **الأهداف المعلنة(الظاهرية):**

1- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5%.

2- تطوير الجزائر صناعيا، حتى يمكن القضاء على التخلف، وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر، وتأخذ حظها من التطور والتقدم.

3- القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى ألمعاشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوربيين والجزائريين.[1]

ب- **الأهداف الخفية (الباطنية– خلق قوة ثالثة):**

إن المتأمل في عرض ديغول للمشروع، وأهدافه يرى انه يريد من وراء هذا المشروع –وذلك بعد استلامه رئاسة الجمهورية الفرنسية في 08 جانفي 1959م– أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية، وعن طريقها أيضا يحقق عملية الإدماج، كما أن مشروع قسنطينة لا يهدف إلى إصلاح زراعي حقيقي، لان ذلك يتطلب تحقيق أهداف ثورية، تجعل الجماهير الفلاحية هي صاحبة القول الفاصل، في تحديد مصير البلاد.[2]

ولكنه يريد أن يجعل منه مشروع قسنطينة وسيلة لإيجاد نخبة متميزة عن الجماهير، يستطيع الاستعمار الفرنسي، أن يستخدمها ويستغلها في قمع كل محاولة ثورية، كما يهدف إلى إيجاد طبقة من النخبة في المدن، تستطيع أن تنفق بعد ذلك في وجه الفلاحين، الذين تعتبر الإدارة الفرنسية أنها خسرتهم إلى الأبد وهذا ما يفسر توجيه الاهتمامات كلها إلى سكان المدن، الذين يريد مشروع قسنطينة أن يكون منهم طبقة متميزة، تحكم جزائر الغد، وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا أي أن المطلوب منها تحقيق ما كان ديغول يأمل تحقيقه، عن طريق القوة الثالثة، التي عجز عن خلقها.[3]

وفي إطار السعي الحثيث من اجل خلق قوة ثالثة، فقد تم تكوين مجموعة من المقاولات الجزائرية التي تتولى تنفيذ المشروع، خلفت ثلاثة عشر (13) مقاولة لتنفيذ عدة مشاريع لتخلق البورجوازية الصغيرة

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون: مرجع سابق، ص271.
[2]- صالح بلحاج: مرجع سابق، ص121.
[3]- محمد لحسن ازغيدي: مرجع سابق، ص 194-195.

التي بيدها الأموال لمساعدة فرنسا، حيث تقم بتنفيذ المشروع من جهة، ومن جهة أخرى تخلق إطارا جديدا لرأس مال في أيدي الجزائريين حتى يساهموا بجانب فرنسا للقضاء على الثورة.[1]

كذلك كان يهدف هذا المشروع الاقتصادي، الاجتماعي كما هو ظاهر إلى خلق اتحاد جزائري يرتبط بفرنسا عن طريق هذا المشروع، فقد كانت فكرة المشروع من الناحية الصناعية، ومن ناحية اليد العاملة والفنيين الذين يأتون من طرف المصانع الفرنسية للجزائر، إذن هذا يعني محاولة ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، لان ديغول كان يظن في بادئ الأمر انه سيقضي بواسطة العمليات العسكرية على جيش التحرير، وفي نفس الوقت يجد مجموعة للتفاهم معها وتسيرها في الجزائر، وهذا من خلال مشروع قسنطينة.[2]

إن خطة قسنطينة، سعت لتكوين التبعية الاقتصادية للجزائر تجاه فرنسا، جعلت استطالة للصناعة الفرنسية، وخلقت طبقة متوسطة محلية، تربط مصيرها بمصير الاستعمار الفرنسي، وتشكل مناورة طيعة بين يدي السلطة الاستعمارية ومحاولة زيادة انفتاح الجزائر على الخارج، لتبدوا هذه الأخيرة كآلة حرب معدة لأستمرار التسلط الاستعماري حتى بعد انتهاء الاستعمار، عن طريق ما يسمى بالاستعمار الجديد.[3]

وفيما يخص الإصلاح الزراعي، فهذا لم يكن واقعا وحقيقة، لان الإصلاح الزراعي الحقيقي هو نزع الملكية من المعمرين الكبار وتوزيعها على الفلاحين الصغار لكن مشروع قسنطينة لم ينظر إلى هذا الجانب، وإنما أغفله وقام بتوزيع أراضي بور على الفلاحين لاستصلاحها، أما فيما يتعلق بالمنشات الاجتماعية كبناء المساكن والمدارس، المستشفيات، فهذا بقي مجرد حبر على ورق و لم ينفذ حتى هذا الجزء إلا القليل.[4]

إن المتأمل في هذا المشروع يجد أن هدفه ليس تحسين أحوال الشعب، بل كان سياسيا ويتمثل في:-

[1]- عبد القادر نور: مرجع سابق، ص78.
[2]- عبد القادر نور، مرجع سابق، ص82.
[3]- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص422.
[4]- عبد القادر نور: مرجع سابق، ص74.

1- لقد جاء هذا المشروع بعد الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة في 13 سبتمبر 1958 ولهذا فقد جاء لضرب هذه الحكومة الفتية في المهد.[1]

2- بعث بورجوازية جزائرية ترتبط مصالحها بمصالح فرنسا.[2]

3- اعتماد الاقتصاد الفرنسي على ما تزخر به الصحراء الجزائرية من معادن ثمينة وبترول وغاز، من اجل سد فرنسا لعجزها المالي، الذي سببته الثورة الجزائرية، ودخول الأسواق الأوربية والعالمية، والاستفادة من التقنيات الجديدة في الحفر والتنقيب عن طريق الاستثمارات الأجنبية والأمريكية.[3]

4- ربط الاقتصاد الجزائري الناشئ بالاقتصاد الفرنسي ودفعه إلى الاندماج مع الاقتصاد الفرنسي، وهذا ما أشارت إليه صحيفة الأصداء الفرنسية Les échos في عددها الصادر في 10 نوفمبر 1960م.

5- إيجاد نخبة مميزة من الجماهير، يستطيع الاستعمار الفرنسي أن يستعمله في قمع كل محاولة ثورية، وتحكم جزائر الغد وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا، أي انه مطلوب منها تحقيق ما كان ديغول يحاول تحقيقه عن طريق القوة الثالثة.

6- اعتقاد ديغول أن الشعب قام بالثورة بسبب تردي أحواله الاجتماعية والاقتصادية فان وجد الخبز سيترك الحرب.[4]

وقد جاء في القرار رقم 2810/58 في 21 أكتوبر 1958م، المتعلق بوضع مخطط للتطوير الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، في مادته الأولى، أن هذا المخطط سيكون في الفترة الممتدة بين (1959-1964)، وستشرف عليه لجان متخصصة مشكلة من شخصيات فرنسية وجزائرية ممثلين للإدارات الشعبية والخدمات الخاصة والنقابات والخبراء كذلك.[5]

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون: وزارة المجاهدين، مرجع سابق، ص272.
[2]- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدي، الجزائر، 2007، ص208.
[3]- ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص262.
[4]- محمد لحسن ازغيدي: مرجع سابق، ص195.
[5]- محمد عباس: ديغول...والجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007، ص248.

ويشكل مخطط قسنطينة الأرضية الاقتصادية لسياسية ديغول، وقد تولى بنفسه شرح فلسفة هذا المخطط في مؤتمر صحفي في افريل1961، حيث قال: <<وضعت هذا المخطط الذي يكلفنا غاليا، لتحضير الشراكة بين الجزائر وفرنسا>>.

المبحث الرابع: مصير مشروع قسنطينة أكتوبر 1958 والمواقف المختلفة منه.

وفي نظره أن هذه الشراكة هي التي تسمح بالحفاظ على العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين، كما مهدت الأهداف القريبة للمشروع يخلق واقع جديد وإيجاد أوضاع سوف تكون لها نتائج بعيدة الأثر على الجزائر، وهذا ما يعطي المشروع صفة برنامج استراتيجي، وخطة سياسية ذات أبعاد وأهداف بعيدة.[1]

[1]- مجلة المجاهد: العدد 30، 1958.

المبحث الرابع :مصير مشروع قسنطينة و المواقف المختلفة منه.

المطلب الأول: مصير مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م.

وقد عرفت السياسة الديغولية تحولا جديدا، حيث عمل على رفض فكرة الإدماج، وقد تبنى نظرة جديدة تعتمد على التقريب بين الجزائريين والفرنسيين لنشر مبدأ المشاركة والمصالحة بين الطرفين، وبالرغم من أهمية مشروع قسنطينة إلا انه لم يكتب له النجاح، وهذا راجع لأسباب عديدة منها:-

- انعدام السلم واستمرار الثورة، وهذا ما لم يسمح بالتقليل من المصاريف العسكرية وتحويل جزء منها لتعويض النقص الملاحظ في الاستثمارات.

- ظهور أعراض التضخم المالي وما سوف يحدثه من اثر سلبي على الاقتصاد الفرنسي، فقد أدى إلى ارتفاع الأسعار ومصاريف الاستثمار، ازدادت تكلفة إيجاد أي وظيفة بـــ 20% في الوقت الذي لم يحقق فيه المبالغ التي أنفقت في بعض القطاعات الحيوية مثل: المعادن، الكيمياء، إلا نسبة لم تتجاوز نسبة الانجاز بها 10%.

- التخلي التدريجي من طرف المسؤولين عن المشروع، عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العاجلة، فتحولوا باهتماماتهم إلى الجوانب السياسية.[1]

وما يعاب على المشروع انه لم يجد أهدافا معينة ووسائل واضحة، حيث جاء في تصريح احد الضباط الفرنسيين لصحيفة "لوفيغارو" في أكتوبر 1960م، << إن الجماهير الجزائرية لن تتورط أبدا في حل وسط يخفي وراءه مستقبلا غامضا>> .

[1]- ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص 253-254.

كما أن سياسة ديغول واجهت عقبات على مستوى الجزائر، من حيث الصراع المسلح وعلى المستوى الفرنسي فقد أصيب الاقتصاد الفرنسي بالتدهور وظهر بوضوح أن مشاريع ديغول للإصلاح الاقتصادي في لجزائر لن يتمكن من النهوض بسبب ما تتطلبه من قدرات وإمكانيات تزيد على ما تمتلكه فرنسا[1] بالإضافة إلى انه لقي معارضة شديدة من جميع الأطراف.

المطلب الثاني: المواقف المختلفة عن مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م.

أ- موقف الطرف الجزائري:

لقي مشروع قسنطينة معارضة شديدة من طرف الجزائريين، فقد رفضوا المشروع بتوجيه من جبهة التحرير الوطني[2] ومن الطبيعي أن تكون ردة فعل جبهة التحرير الوطني ضد ذلك فقد عارضت المشروع وتبهت الشعب الجزائري إلى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقاطعته والى جانب ذلك قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة من جهتها بشرح موقفها من ذلك وشرحت للرأي العام العالمي مخاطر المشروع.[3] وجندت كل طاقتها ضده، بإصدار المناشير، إقامة الجمعيات العامة، والتصريحات عن طريق الإذاعات، إضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير.[4]

كما قام قادة الثورة، برفض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للعدو، وأدانت المشروع واعتبره كأخر محاولة للاستعمار ليضمن لنفسه بصورة مستمرة، إحكام السيطرة على الاقتصاد الجزائري، ورأت جبهة التحرير أن التوظيفات التي نمت في إطار هذا المشروع، والصناعات التي أقيمت، لم تساهم إلا بغناء الرأسماليين الفرنسيين، الذين وظفوا أموالهم في الجزائر.[5]

[1]- بسام العسيلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، لبنان، 1986، ص102.
[2]- محمد لحسن ازغيدي: مرجع سابق، ص195.
[3]-محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص272.
[4]- محمد لحسن ازغيدي: مرجع سابق، ص196.
[5]- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص422.

كما أن الجزائريين –ورغم وجود أراضي بأسعار معقولة– لم يتقدموا لشراء لأراضي التي تم عرضها عليهم من قبل اللجان المتخصصة، نظرا للوعي السياسي الذي كان منتشرا آنذاك ونظرا لان الجبهة قد أعطت تعليمات مشددة في هذا الميدان لكل من تسول له نفسه أن يشتري قطعة ارض من المعمرين.

وفي هذا الصدد يمكن القول بان هذا المشروع بالرغم من انه شمل جوانب إصلاحية تحمل في طياتها خطة إستراتيجية قريبة وأخرى بعيدة المدى، إلا أن قادة الثورة تفطنوا للخلفيات الحقيقية لسياسة الجنرال ديغول.

ب- موقف الطرف الفرنسي والمعمرين الأوربيين.

لقد عارض المعمرون مشروع قسنطينة معارضة شديدة، لأنهم لا يسمحون أبدا بان يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين، لشعورهم الدائم بأنهم هم السادة. كما أن سير الحرب والمعارك لم يشجعهم على المغامرة برؤوس أموالهم في مشاريع غامضة، ظاهرها اقتصادي اجتماعي وباطنها سياسي لا يعبث على الاطمئنان.[1]

ولما جاءت فكرة مشروع قسنطينة، كان أول المعارضين له، هم الفرنسيون بدليل انه في سنة 1955م كان هناك مصنع لإنتاج النسيج في وهران، وقد أغلق هذا المصنع بإيعاز من طرف الفرنسيين المنتجين للأقمشة الفرنسية لان الصناعة الجزائرية ستصبح تنافس الصناعة الفرنسية. وهذا دليل على أن الفرنسيين لم يكونوا يريدون صناعة في الجزائر لتخدم الشعب الجزائري.[2]

[1]- محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص195.
[2]- عبد القادر نور، مرجع سابق، ص79.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد اجبر السادة الفرنسيون على إعادة النظر في السياسة المنتهجة تجاه الثورة التحريرية، فبعد اتخاذهم جملة من الأساليب والإجراءات من اجل القضاء على الثورة الجزائرية في المهد، كالإجراء العسكري، فكانت البداية حين صادقت الجمعية الفرنسية على مشروع قانون حالة الطوارئ، غير أن هذا القانون فشل في إخماد الثورة المسلحة، فكان الإجراء القمعي هو الإجراء البديل والذي تجلت صوره في العديد من الأساليب المتخذة، كإقامة المناطق المحرمة وكذا المحتشدات وأكثرها وحشية عمليات الاستنطاق بأساليبه المدمرة للكائن الإنساني، ومن ثمة جاء الإجراء الإصلاحي، وكان هذا أخر ورقة في وسع السلطات الاستعمارية استخدامها والمراهنة عليها، حيث ناقشت الجمعية الوطنية الفرنسية موضوع الإصلاحات وكانت البداية كالآتي:

1- مشروع جاك سوستيل ألإغرائي: وكان في الفترة الممتدة ما بين فيفري 1955 إلى فيفري 1956م، في عهد حكومة لردقارفور على يد الحاكم العام الفرنسي جاك سوستيل، الذي أعلن انه يسعى إلى تطبيق سياسة الإدماج وقانون 1947، وقد ارجع أن سبب قيام الثورة راجع إلى الأوضاع السيئة والى عدم تنفيذ الإصلاحات منذ مشروع بلوم فيولت سنة 1936 والى نظام الجزائر 1947.

غير انه فشل وردت الثورة بهجومات 20 أوت 1955 التي هزمت مشروع جاك سوستيل، فكان دور المقيم العام روبير لاكوست.

2- مشروع الإطار La loi cadre 1957: حيث سارعت الحكومة الفرنسية بهذا الإجراء محاولة منها لتضليل الرأي العام العالمي قبل إدراج القضية الجزائرية في جدول هيئة الأمم المتحدة، حيث ادعى روبير لاكوست انه قادر على القضاء على الثورة ودحر الثوار.

هذه الإصلاحات كانت خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة، ومع تسليم مقاليد الحكم العسكري السابق الجنرال شارل ديغول، وذلك اثر انقلاب 13 ماي 1958، الذي قام به المستوطنون والعسكريون بالجزائر، وقد وفروا كافة الإمكانيات المتاحة من اجل إنهاء المشكلة الجزائرية والعمل على بقاء الجزائر

فرنسية، كل هذا زامن قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة، التي انتهجت أساليب سياسية وعسكرية واقتصادية مختلفة من اجل تصفية الثورة الجزائرية، وظهرت جليا انعكاسات السياسة الفرنسية للجمهورية الخامسة، بفعل السياسة المنتهجة من قبل الجنرال ديغول لتطويق الثورة الجزائرية، وقد وظف عديد الإجراءات قصد الوصول إلى مبتغاه وذلك من خلال الإجراءات العسكرية وسياسية التصعيد العسكري، كل هذا لم يؤدي إلى نتيجة، فالثورة كانت أقوى وأكثر صمودا في وجه المخططات الاستعمارية، لذا فقد انتهج الجنرال شارل ديغول إستراتيجية جديدة، حيث توجه بمشاريع اقتصادية واجتماعية، كان هذا مشروع قسنطينة Plan de Constantine أكتوبر 1958م، ويبدو أن ديغول قد اختار مدينة قسنطينة، كمحطة لبث مشروعه هذا لم يكن عفويا، فقسنطينة مدينة داخلية يقل به المعمرين، إلى جانب ذلك فهي مركز هام فيما يخص نشاط الحركة الوطنية، ولاسيما الحركة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين، غير انه فشل وتم تبرير ذلك الفشل بأسباب غير مقنعة كانعدام الأمن، الضغط الذي تمارسوه الثورة على الجزائريين.

ومن جملة النتائج المتوصل إليها من خلال الموضوع نجد:-

1- مشروع جاك سوستل: سعى إلى "دمج المجتمع الجزائري، ومحو الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية"، ومكافحة جبهة التحرير الوطني والقضاء على الثورة.

2- مشاريع روبير لاكوست: سعى إلى " خلق باوداي جزائري" أملا في صد الشعب وعزل جبهة التحرير الوطنية عن قاعدتها الشعبية.

3- مشروع قسنطينة لشارل ديغول: سعى من خلاله إلى" تطبيق سياسة ذر الرماد على العيون، من اجل خلق قوة ثالثة" موالية للطرف الفرنسي، فقد كان ديغول يروج لفكرة أن ثورة الشعب الجزائري كانت <<ثورة من اجل الخبز>> وان مشروع قسنطينة كفيل بعزل وتطويق الثورة التحريرية.

قائمة

المصادر المراجع

قائمة المصادر و المراجع المعتمدة:

ا-المصادر:

1*اجيرون شارل روبير :تاريخ الجزائر المعاصرة تر:عيسى عصفور ،ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982م.

2*الاشرف مصطفى :الجزائر الأمة و المجتمع تر:حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

3*بن خدة بن يوسف:شهادات و مواقف، دار النعمان للنشر و الطباعة، الجزائر، 2004م.

4*توفيق المدني احمد:حياة كفاح،ج3، مع ركب الثورة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ،1982م.

5*توفيق المدني احمد:هذه هي الجزائر، ملتزمة للنشر و التوزيع، القاهرة ،مصر، (د.ت).

6*

7*خليفي عبد القادر: قراءة في كتاب مذكرات ديغول، (د.د),(د.ت).

8*خوجة حمدان بن عثمان:المرآة تقديم و تعريب و تحقيق: محمد العربي الزبيري تصدير :عبد العزيز بوتفليقة، منشوراتANEP ,2005م.

9*الديب فتحي عبد الناصر: و ثورة الجزائر، ط1 ،دار المستقبل العربي، القاهرة ، مصر ،1984م.

10*ديغول شارل :مذكرات الأمل، تر:سموحي فوق العادة،ط 2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان ،1998م.

11*طلاس مصطفى :الثورة الجزائرية تقديم :بسام العسيلي طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، سوريا، 1984م.

12*متيجي بلقاسم :يوميات فتى مجاهد من 1957م- 1962منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954م،الجزائر ،2007م.

13 الرائد سي لخضر بورقعة: مدكرات ،شاهد على اغتيال الثورة ،ط2 ،دار الأمة، الجزائر، 2000م.

14*الرائد الطاهر سعيداني : مدكرات ،القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للنشر و الطباعة، الجزائر،2010م.

15*الرائد محمد صايكي : مدكرات ،شهادة ثائر من قلب الثورة، دار الأمة ،الجزائر، 2010م.

17*الميلي محمد:مواقف جزائرية، ط1،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

18*كافي علي:مذكرات الرئيس كافي علي (1946م-1962م)، دار القصبة للنشر الجزائر، (د-ت).

19*عاشوراكش احمد محمد:صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1500م-1962م ،ط1، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، الجزائر ، 2009م.

20*عمراني عبد المجيد:جون بول سارتر و الثورة الجزائرية ،مكتبة مدبولي، دمشق ،سوريا ،(د-ت).

20*عباس فرحات :ليل الاستعمار، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، 2005م.

21*علاق هنري:مذكرات جزائرية تر:جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

22*الشقيري احمد:قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، لبنان ، (د-ت).

23*الهواري عدي:الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830م-1960م) تر:عبد الله جوزيف، ط1 ،دار الحداثة، الجزائر، 1983م.

24*الورتلاني الفضيل:الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، 1992م.

ب-المراجع:

1*احميدة عميراوي و اخرون:السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844م-1916م)، دار الهدى، عين مليلة ،الجزائر، (د-ت).

2*ازغيدي محمد لحسن :مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية(1956م-1962م) ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.

3*بلحاج صالح :تاريخ الثورة الجزائرية ،دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007م.

4*بوحوش عمار :التاريخ السياسي للجزائر من البداية و الى غاية 1962م، ط1 ،دار الغرب الاسلامي، بيروت ،لبنان،1997م.

5*بوعزيز يحي:الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م.

6*بومالي احسن :استيراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى (1954م-1956م) ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.م),(د.ت).

7*حربي محمد:الثورة الجزائرية سنوات المخاض تر:نجيب عياد و صالح المثلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994م

8*حربي محمد:جبهة التحرير الوطني الاسطورة و الواقع (1954م-1962م) ،تر:كميل قيصر داغر، مؤسسة الابحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان ،1998م.

9*سعيدوني ناصر الدين :الجزائر منطلقات و افاق، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2000م.

10*الشيخ سليمان :الجزائر تحمل السلاح اوزمن اليقين، تر:محمد حافظ الجمالي، ط،1 الدار المصرية اللبنانية باذن من دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2003م.

11*صديق محمد الصالح :ايام خالدة من حياة الجزائر، موفم للنشر ،الجزائر، 2009م.

12*عباس محمد :نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

13* عبد المالك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

14*العربي الزبيري محمد:تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.م)،1999م .

15*العسيلي بسام :الاستعمار الفرنسي (في مواجهة الثورة الجزائرية)،دار الرائد، دار النفائس، بيروت ،لبنان ،2010م.

16*عمورة عمار :موجز في تاريخ الجزائر، ط،1 دار ريحانة للنشر و التوزيع،الجزائر ،2002م.

17*غربي الغالي :فرنسا و الثورة الجزائرية (1954م-1958م)،دراسة في السياسات و الممارسات، غرناطة للنشر و التوزيع، (د.ت).

18*فركوس صالح :المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين الى الخروج الفرنسي ،دار العلوم للنشر و التزيع عنابة، الجزائر 2002،م.

19*مجاهد مسعود:الجزائر عبر الاجيال ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،(د.ت).

20*ملاح عمار :محطات حاسمة في اول نوفمبر 1954م، دار الهدى،الجزائر، 2007م.

21*محمد العربي الزبيري وآخرون :كتاب مرجعي من الثورة التحريرية (1954م-1962م) ،منشورات المركز الوطني للدراسات و الابحاث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954م ،وزارة المجاهدين، (د.ت).

22*نور عبد القادر:حوار حول الثورة، اعداد و تقديم :جنيدي خليفة ،ج1 ،دار موفم للنشر، الجزائر ،2009م.

23*نور عبد القادر :حوار حول الثورة اعداد و تقديم :جنيدي خليفة، ج2 ،دار موفم للنشر ،الجزائر، 2009م.

24*هلال عمار :ابحاث و دراسات في تاريخ الجزائر (1830م-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،1995م.

25*يحي جمال:تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر المكتب، الجامعي الحديث ،الاسكندرية، مصر، 1999م.

26*عبد الكامل جويية :الثورة الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)،ط1، وزارة الثقافة، الجزائر ،2012م.

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام:

– أ –

- أحمد الشقيري ص4.
- أحمد توفيق المدني ص5، 9،
- أحسن بومالي ص8، 9،
- إدقار فور ص14، 15، 19، 25، 26،
- أحمد عاشور راكس ص 15،
- إيف كوربير ص24،

– ب –

- بن طوبال ص2.
- بن يوسف بن خدة ص 8،
- بيير ألبان ميشال ص10،
- بسام العسيلي ص11، 51
- بورجيس مونوري ص14، 26.

– ج –

- جان فوجور ص3.
- جالك سوستيل ص7، 14، 15، 16، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 41.
- جاك جوبي ص17.
- جلال يحي ص18.
- جاك شوفالي ص23.
- الجيلالي عبد الرحمان ص18.

- جويبة عبد الكامل ص 10،16، 17.

- جيرمان تيون ص17، 24،

- ح -

- حمدان بن عثمان خوجة، ص11،

- د -

- ديغول ص11، 15، 35، 36، 37، 40، 43، 44، 50، 52،

- ر -

- روجيه ليونار ص10، 15، 16،

- روبير لاكوست ص11، 15، 25، 26.

- رونيه كوتي ص14،

- روبير بارا ص24.

- ز -

- زيغود يوسف ص16، 22،

- س -

- السيد بن عودة ص2،

- ش -

- شارل روبير آجيرون ص6،24،

- ص -

- صالح فركوس ص4،

- صالح بلحاج ص13،

– ع –

- عبد المالك مرتاض ص5.
- علي زغدود ص5.
- عبان رمضان ص6.
- العربي بن المهيدي ص7.
- عمار قليل ص7.
- عمار بوحوش ص21، 22، 23، 26، 36، 43.

– غ –

- غي موليبه ص11، 15، 25، 26.
- الغالي غربي ص12، 13، 14، 15، 17، 21، 23، 25، 26.

– ف –

- فرحات عباس ص10، 22،
- فيليكس جايار ص 11، 36.
- فرانسوا ميتران ص13.
- فليمان ص35، 36.

– ك –

- كاترو ص25.

– م –

- مصالي الحاج ص1، 2، 9،
- محمد بلوزداد ص1،
- محمد لحسن أزغيدي ص1، 2، 4، 44، 50، 52، 53،

- مصطفى بن بولعيد ص2، 4، 6،
- مراد ديدوي ص2،
- مصطفى طلاس ص5، 16، 21،
- محمد عباس ص6، 8، 15، 16، 24، 38، 41.
- محمد بوضياف ص7،
- مصطفى الأشرف ص9، 20، 25.
- محمد حربي ص10.
- ماندیس فرانس ص12، 14، 15، 16،
- مونتاي فينسان ص17،

– ي –

- يحي بوعزيز ص7.

فهرس الأماكن

فهرس الأماكن:

– أ –

- الأوراس ص2، 3، 4، 6، 7.

– ب–

- باتنة ص4.

- بوفاريك ص4.

- بريكة ص6.

- البليدة ص4.

– ت–

- تونس ص8، 10.

– ج –

- الجزائر ص10، 35، 36، 38، 40، 43، 44، 48، 49، 50.

– د –

- ديبان بيان فو ص2.

– ذ –

- ذراع الميزان ص4.

– س –

- سمندو ص4.

– ش –

- الشمال القسنطيني ص3.

- الشمال الإفريقي ص3، 38.

– ع –

- العزازقة ص4.

- عنابة ص 40، 46.

– ف –

- فرنسا ص10، 35، 36، 37، 38، 40، 43، 44، 48، 49، 50.

– ق –

- القبائل ص3، 4، 7،

- قسنطينة ص39، 40، 41، 43، 44، 45، 46، 48، 51،

– ك –

- كورسيكا ص36.

– ل –

- لخروب ص4.

- ليبيا ص8.

- لابريش ص43.

– م –

- مدوكال ص6.

- مصر ص8.

- مستغانم ص40.

– و –

- وهران ص3، 4، 47.

فهرس الموضوعات:

مقدمة.

الفصل التمهيدي: التخضير لثورة أول نوفمبر 1954م المواقف المختلفة منها

المبحث الأول:التحضير للثورة التحريرية 1954م

المطلب الأول: التحضيرات السياسية و العسكرية لتفجير الثورة التحريرية.....ص06

*إنشاء المنظمة الخاصة ()فيفري 1947م.....ص06

*اجتماع ال22 و إنشاء لجنة ال06.....ص07

المطلب الثاني:تفجير ثورة أول نوفمبر 1954م.....ص08

المبحث الثاني:التنظيم العسكري و السياسي للثورة الجزائرية سنة 1955م.

المطلب الأول:مبادئ تنظيم جيش التحرير الوطني.....ص10

المطلب الثاني:تطور البنية البشرية لجيش التحرير الوطني ص11

المطلب الثالث:مصادر السلاح لجيش التحرير الوطني.....ص12

المبحث الثالث:المواقف المختلفة من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م.

المطلب الأول:موقف الأحزاب و الهيئات السياسية الجزائرية.....ص14

المطلب الثاني:موقف الرأي العام الفرنسي.....ص15

*الرأي العام الفرنسي من الثورة 1954.....ص15

*الصحافة و الأحزاب.....ص15

الفصل الأول:المشاريع الإصلاحية خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة فيفري 1955م-فيفري1958م.

المبحث الأول:الإصلاحات في عهد مادنيس فرانس و ادقار فور.

المطلب الأول:الإصلاحات في عهد مادنيس فرانس.....ص19

المطلب الثاني:الإصلاحات في عهد ادقار فور.....ص21

المبحث الثاني:مشاريع جاك سوستيل الاصلاحية فيفري 1955م.

المطلب الأول:التعريف بجاك سوستيل.....ص22

المطلب الثاني:سياسة جاك سوستيل.....ص23

المطلب الثالث: مشاريع جاك سوستيل و مضامينها.....ص24

*اقتصاديا.....ص25

*اجتماعيا و إداريا.....ص25

المطلب الرابع:أهداف مشروع جاك سوستيل.....ص26

المطلب الخامس:المواقف المختلفة من مشروع جاك سوستيل.....ص27

*موقف الطرف الجزائري.....ص28

*موقف الطرف الفرنسي.....ص29

*أراء مختلفة حول مصير المشروع.....ص30

المبحث الثالث:مشاريع روبير لاكوست(فيفري1956م-فيفري1958م).

المطلب الأول:الإصلاحات في عهد قي موليه.....ص32

المطلب الثاني:تعريف روبيرلاكوست.....ص35

المطلب الثالث:إصلاحات روبير لاكوست.....ص36

*مشروع قانون الاطار1957م.....ص37

*ردود الفعل حول مشروع الاطار1957م.....ص38

الفصل الثاني:استيراتيجية الجمهورية الخامسة للقضاء على الثورة الجزائرية 1958م .

المبحث الأول:عودة ديغول إلى السلطة.

المطلب الأول:ضعف الجمهورية الرابعة.....ص41

المطلب الثاني:انقلاب 13 ماي1958م.....ص42

المطلب الثالث:تعريف شارل ديغول.....ص43

المبحث الثاني:سياسة ديغول.....ص44

المطلب الأول:الإصلاحات التأسيسية و الاقتصادية و الاجتماعية.....ص46

*الإصلاحات التأسيسية.....ص46

*الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية.....ص48

المبحث الثالث:مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م.

المطلب الأول:أقسام مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م.....ص51

المطلب الثاني:أهداف مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م.....ص53

*الأهداف المعلنة(الظاهرية).....ص53

*الأهداف الخفية(الباطنية-خلق قوة ثالثة).....ص54

المبحث الرابع:مصير مشروع قسنطينة و المواقف المختلفة منه.

المطلب الأول:مصير مشروع قسنطينة أكتوبر 1958م.....ص58

المطلب الثاني:المواقف المختلفة من مشروع قسنطينة اكتوبر1958م.....ص59

*موقف الطرف الجزائري.....ص59

*موقف الطرف الفرنسي و المعمرين الأوربيين.....ص60

-الخاتمة.

-المصادر و المراجع.

-فهرس الأعلام.

-فهرس الأماكن.

-فهرس الموضوعات.